جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
الفرع : تاريخ عام
التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: .....

إعداد الطالب:
خزار هاجر

يوم: 02/07/2019

السياسة الخارجية الجزائرية (1989-2011)

لجنة المناقشة:

تومي الخنساء	الرتبة	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	**رئيس**
حاجي فاتح	الرتبة	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	**مشرف**
بن بوزيد لخضر	الرتبة	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	**مناقش**

السنة الجامعية : **2018 - 2019**

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبنوره تنزل البركات، الحمد لله الذي هدانا ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف "**حاجي فاتح**" والشكر موصول كذلك إلى أستاذي "**جدو فؤاد**" الذي لم يتردد في إعانتي وأرشدني بتوجيهاته السديدة وآراءه المفيدة راجية الله عزوجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

إهـــــداء

إلى نبع الحنان، إلى التي لا تمل العطاء **والدتي العزيزة** ألبسها الله لباس العافية وأطال لنا بعمرها.

إلى الذي شقي لأستريح وعلمني أن طلب العلم لا حدود له وأن لكل نجاح فرحة لايشعر بها إلا من تعب لأجلها **والدي العزيز** ألبسه الله لباس العافية وأطال لنا بعمره.

إلى عزوتي **أخي** حفظه الله ورعاه، إلى سندي **زوجي** أدامه الله تاجا فوق رأسي.

وإلى البراعم **أخواتي، ورفيقة دربي.**

إلى روحا **جدي وجدتي** الطاهرتان رحمهما الله وطيب ثراهما.

وإلى كل **من يجتهد في سبيل طلب العلم.**

قائـــــمة المختصرات:

تر:.....ترجمة

ج:.....جزء

د.ب.ن:.....دون بلد نشر

د.ت.ن:.....دون تاريخ نشر

د.د.ن:.....دون دار نشر

د.ع:.....دون عدد

ص:.....صفحة

ط:.....طبعة

ملخص:

يعد موضوع السياسة الخارجية الجزائرية من المواضيع الهامة التي يجدر التطرق إليها ودراستها من قبل الباحثين في كافة الفترات؛ نظرا لبروز مستجدات متسارعة يجب الإحاطة بها وتدوينها ومقارنتها بما سبقها من ردود فعل للدولة الجزائرية أو حتى مبادرات منها، خاصة مرحلة مابعد الحرب الباردة أين انفردت الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي سنة 1989.

إن السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة ما بين 1989 و2011 تميزت بنوع من الضعف والفتور إجمالا إذ اكتفت فيها الجزائر بردود الفعل بدلا من المبادرة بالفعل في الكثير من القضايا المطروحة على الساحة الدولية؛ وذلك راجع إلى مجموعة عوامل أبرزها الأوضاع الداخلية المتدهورة التي عانت منها البلاد معظم الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر ، الأزمة الداخلية، الدبلوماسية، النشاط السياسي، الوساطة

Abstract :

The subject of Algerian foreign policy is one of the important topics that should be addressed and studied by researchers in all periods. Due to the emergence of rapid developments, it must be taken into account and recorded and compared with the previous reactions of the Algerian state or even initiatives , Especially the post-Cold War era, where the United States became the world's sole ruler after the collapse of the Communist-led Soviet Union in 1989.

The Algerian foreign policy between 1989 and 2011 was characterized by a kind of weakness and a general vacancy in which Algeria responded to the reactions instead of actually initiating many of the issues on the international scene. This was due to a combination of factors, most notably the deteriorating internal situation that the country experienced most of the period studied .

Keywords: *Algeria, internal crisis, diplomacy, political activity, mediation*

مقدمـــــــة

تتطلب دراسة السياسة الخارجية لأية دولة وضع الحدود الحدود والمتغيرات المحيطة بعملية صناعة القرار بها، وقد اتفق الباحثون في مجال السياسة الخارجة على تحديد هذه المتغيرات في المتغيرات الداخلية، الدولية والمتغيرات النفسية. وبما أننا بصدد دراسة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية، فإن هذا الأمر يتطلب منا محاولة تحديد أهم التحولات التي شهدها النظام الدولي في فترة مابعد الحرب الباردة، كون هذا التاريخ (1989) هو منطلق بحثنا، بيد أن هذه الفترة قد أفرزت تغيرات جذرية في بنية النظام الدولي والعلاقات التي تربط بين وحداته، حيث أن خروج العالم من نظام الثنائية إلى الأحادية قد أحدث تغيرات كبيرة في طبيعة التفاعلات الدولية، خاصة في ترتيب عناصر القوة بمختلف أشكالها، وقد برز ذلك في دبلوماسية الدول خاصة منها الدولة الجزائرية باعتباره موضوع دراستنا.

وقد حققت الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها آداة من أدوات السياسة الخارجية نجاحات واضحة منذ تاريخ غابر بدءً بالقادة التاريخيين للثورة المجيدة والذين جعلوا منها مثلا يحتذى به عالميا حتى بعد نيل الاستقلال.

وفي الجزائر المستقلة أسست السياسة الخارجية الجزائرية لريادتها التي استلهمتها من القيم الإنسانية وقيم السلم والمصالحة التي نصت عليها مواثيق الدولة الجزائرية.

لقد ظلت السياسة الخارجية للجزائر لمدة عقود راسخة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلا عن استعمال القوة والتهديد لحل النزاعات والأزمات الإقليمية مع اعتماد الحلول السياسية والطرق السلمية، وهي الحكمة السياسة أو بالأحرى الرزانة في اتخاذ القرار السياسي وهو الذي تشهد عليه الوساطات الدولية التاريخية التي اعتمدتها الجزائر لحل النزاعات بين عدة أطراف دولية، منها الوساطة الجزائرية في حل أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين من قبل إيران بين عامي 1979_1981، وتسوية النزاع والتقاتل بين الفصائل الفلسطينية الذي نشب في مارس 1983، والنزاع الأثيوبي _ الأريتيري الذي سنتطرق له في المضمون...، زيادة على التأكيد على مبدأ التعاون الدولي بصورة أكثر عدلاً في سعي دائم منها لدعم الدول النامية والذي ظهر واضحا في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين عام 1973 في هيئة الأمم الذي دعا فيه إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلا.

الإشـكالـية:

ومن خلال هذا البحث ندرس تباين المواقف في السلوك الخارجي للجزائر بين القوة والضعف، التقدم والتراجع، وعلاقة الكل بمبادئ ومصالح الدولة نفسها. وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ماهي العوامل المتحكمة في ثبات وتغير النشاط السياسي الخارجي للجزائر في الفترة 1989_2011 ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية يمكن ترتيبها على النحو التالي:

1- ماهي الأسس والمرجعيات التي تتبناها الجزائر في سياستها الخارجية ؟

2- هل حافظ صناع القرار فعلا على مبادئ النشاط السياسي الخارجي أم التفتوا بدلا عن ذلك إلى مصلحة الدولة الجزائرية الأم؟

3- فيم تكمن نقاط القوة ونقاط الضعف في علاقات الجزائر مع الوحدات السياسية الأخرى؟

4- هل بلغت الجزائر هدفها المنشود والمنبثق عن سياستها الخارجية كدولة مستقرة وفاعلة في محيطها الجيوسياسي، الإقليمي والدولي ؟

أسباب اختيار الموضوع:

أ- ذاتيـــــــة:

- رغبتنا الشخصية في تكوبين صورة حول الدور الذي قامت به بلادنا في المجال الدبلوماسي، ومعرفة طبيعة الدعم الذي بادرت به .

- اهتمامنا بالدراسات النادرة والحيوية، وموضوع السياسة الخارجية الجزائرية من المواضيع الشيقة والواسعة، ورغم ذلك يندر التطرق إليها من قبل الباحثين.

- الفضول العلمي الخاص الذي ساقنا إلى دراسة الجزائر من زاوية أخرى تختلف تماما عن ماهو تاريخي مبتذل كمواضيع الثورة الجزائرية وماشابهها.

ب- موضوعية :

- الإحاطة بجانب مهم من جوانب مواضيع الجزائر وهو المجال السياسي، وبما أن الجزائر شهدت مطلع العام 1989 تاريخا معلميا ميزه الإنتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية، والذي ينم على التغيير الجذري في أوضاع الجزائر، ومن جهة يصاحبه التميز أو بالأحرى الحذر في تطبيق السياسة الخارجية الجزائرية. وبالتالي رأينا أنه من المنصف توجيه النظر إلى مواضيع بلادنا ذات الطابع السياسي.

أهمية الموضوع :

يستمد هذا الموضوع أهميته من كون الجزائر قد مرت بفترة مشاكل سياسية استمرت أكثر من عشر سنوات، جعلتها تغيب عن الساحة السياسية باستثناء بعض الحالات التي تحدت من أجلها الجزائر الظروف الداخلية التي عانت منها، ومع وضع حجر الأساس لسياسة جديدة مبنية على الإستقرار الداخلي ورد الإعتبار على المستوى الخارجي نحاول في بحثنا :

- استعراض المسار التاريخي للسياسة الخارجية بدءًا بمواثيق الثورة وصولا إلى مواثيق الدولة الجزائرية الحديثة.

- دراسة وتحليل السياسة الخارجية الجزائرية من خلال دبلوماسيتها مع أهم الوحدات السياسية، الإقليمية والدولية.

- تحليل مختلف المواقف التي تبنتها الجزائر في قضايا السلم والحرب قاريا وعالميا .

أهداف الدراســـة :

إن هدفنا من هذا البحث يظهر من خلال معرفتنا أن السياسة الخارجية الجزائرية تعيش حالة تراجع نسبي تجاه بعض القضايا يظهر في صورة الحرص على الإلتزام بالدفاع عن المبادئ حتى في الحال التي يؤدي فيها ذلك إلى التفريط في المصلحة والإضطلاع بدور أكبر في المحيط الإقليمي؛ ويتجلى هذا بوضوح في تذبذب نشاطها بين التقدم في مواقف والتراجع في مواقف أخرى. وأيضا البحث في العوامل الداخلية والخارجية المؤدية لذلك التباين.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تبرز في محاولة اكتشافنا للدور الفعال الذي لعبته الجزائر قاريا، ومواقفها الطارئة والفعالة مع الغرب رغم ما اتسمت به سياستها الخارجية من ضعف تجاه بعض المسائل العربية .

ومن المواقف الأولى مكانتها الريادية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي المعروف سابقا بمنظمة الوحدة الإفريقية، وإرسائها السلم والأمن في المنطقة عن طريق الدخول كطرف ثالث ووسيط في حل النزاعات، إضافة إلى نشاطها البارز في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية؛ هذا ما اكسب الموضوع محل الدراسة مزيدا من التشويق بغرض الإجابة عن عدة تساؤلات متجددة نطرحها بين الحين والآخر على أنفسنا .

حدود الدراســـة :

ككل عمل، دراستنا محددة بالزمان و بالمكان :

فدراسة السياسة الخارجية للجزائر محصورة زمانيا بالفترة الممتدة على مدى اثنين وعشرين سنة من 1989 إلى 2011 وذلك لأن سنة 1989 شهدت تغييرا في السياسة الداخلية للجزائر من الأحادية إلى التعددية الحزبية، وعلى المستوى الدولي شهد العالم انهيار المعسكر الشرقي الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي .

وسنة 2011 هي بداية الربيع العربي بدءًا بالأزمة في تونس ؛ وقد حصرنا موضوعنا ضمن هذه الفترة لعدم خوضنا في صراع الربيع العربي ولإمكانية دراسة الموضوع الأخير مستقلا في بحوث أخرى.

المناهج المتبعة :

يعتبر المنهج بمثابة الأساليب والإجراءات التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها للوصول إلى الأسس المنطقية لحل الإشكالية .

ولدراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية وظفنا المناهج التالية :

1- **المنهج التاريخي:** والذي من خلاله نقوم بتتبع كرونولوجيا تطور الدبلوماسية الجزائرية، والمراحل التي مرت عليها.

2- **المنهج الوصفي:** لبيان ووصف المبادئ والمحددات الرئيسية للسلوك السياسي الخارجي للجزائر .

3- **منهج تحليل المضمون:** لتحليل مختلف مواقف السياسة الخارجية التي كانت الجزائر طرفا فيها سواء تعلق الأمر بقضايا السلم أو الحرب.

خطة الدراســـــــة :

تتكون خطة الدراسة أساسا على مدخل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية تشكل تصورًا للإجابة عن الإشكالية المطروحة وهي كالتالي:

يشمل **المدخل التمهيدي** إطارًا نظريا للسياسة الخارجية نتطرق فيه إلى مفهوم السياسة الخارجية وآليات استخدامها، والمفاهيم الرئيسية المرتبطة بهذا المفهوم، وكذا التطرق لمحددات السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها، كما يشمل هذا الفصل لمحة تاريخية عن سياسة الجزائر الخارجية ابتدءأ بدبلوماسية الأمير عبد القادر وأحمد باي، مرورا بدبلوماسية الثورة الجزائرية، ووصولا إلى مرحلة السياسة الخارجية للدولة الجزائرية عقب الإستقلال.

أما **الفصل الأول** فيتناول السلوك السياسي الخارجي للجزائر تجاه الدول العربية، ومن خلاله نحاول الوقوف على حقيقة العلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي من خلال التطرق إلى اتحاد المغرب العربي وإلى العلاقات الجزائرية المغربية. ومن جهة أخرى نحاول التعرف على علاقة الجزائر بدول المشرق العربي خاصة منها فلسطين المحتلة، والوقوف لدراسة الموقف الجزائري من حرب الخليج .

لقد تم التركيز في **الفصل الثاني** على ابراز أهم آليات التعاون الجزائري الإفريقي في النزاع المالي، وفي النزاع الأثيوبي– الأريتيري، إضافة إلى دبلوماسية الجزائر في القمم وموقفها من التمييز العنصري في جنوب إفريقيا .

أما **الفصل الثالث** والأخير فنتطرق فيه إلى سياسة الجزائر الخارجية تجاه الغرب في الجانب السياسي؛ وتشمل التزام الجزائر بالمعاهدات الدولية كمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية خاصة، والمشاركة في المحافل الدولية. أما في الجانب الإقتصادي فنتطرق فيه إلى فتح الجزائر لباب الإستثمار الأجنبي، واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المحاولة الجزائرية للإنضمام إلى الأسواق العالمية .

الدراســــــــــات السابــقة:

أما فيم يخص أهم المراجع المعتمدة والمتصلة اتصالا مباشرا بالموضوع، والتي تعتبر بمثابة دراسات سابقة حول موضوع السياسة الخارجية الجزائرية، فنجد:

– كتاب **عبد الله بالحبيب** تحت عنوان: "**السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992– 1997**"، الذي عالج فيه المؤلف محددات السياسة الخارجية الجزائرية ما بين 1992–1997 في الشطر الأول من كتابه، وثانيا تطرق إلى السلوك السياسي الخارجي للجزائر في نفس الفترة.

– دراسة **العايب سليم** وهي بمثابة رسالة ماجيستير بعنوان:"**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**"؛ حيث تطرق فيها الباحث إلى الخلفية المفهومية والتاريخية للدبلوماسية الجزائرية بالتفصيل، وكذا

النشاط القاري للجزائر في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي وريث منظمة الوحدة الإفريقية ابتداء من سنة 2002.

– رسالة ماجيستير بعنوان: "**دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**" من إعداد الباحث: **لحوح بلقاسم**، والتي من خلالها أحصى الباحث الأدوار التي قامت بها الجزائر في إطار العلاقات الدولية منذ استقلالها إلى تاريخ تحرير رسالته؛ والتي دعت إلى الحل السلمي للنزاعات في إطار احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية من أجل إيجاد حل للصراعات العرقية والحدودية.

الصعوبـــــــات :

لا يخلو أي عمل من الصعوبات، ومن هذه الأخيرة التي واجهتنا نذكر:

اتساع الموضوع وتشعب المادة العلمية .

فصل تمهيدي:

معطيات عامة حول السياسة الخارجية الجزائرية

فصل تمهيدي:

ان دور الوحدات السياسية الفاعلة يظهر في علاقاتها مع الوحدات الأخرى من خلال السياسية الخارجية Politique Exterieure، وهنا يجب تحديد المصطلح الذي نريده بدقة لإختلاف تعاريف السياسية الخارجية. حيث يعرفها البعض بأنها:"**السلوك الذي تنتهجه الدولة في المجال الخارجي**". وبمعنى آخر:" **برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية للدولة – والمحددة مسبقا – فضلا عن الوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف**"[1]. أو هي:" **منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ثم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة، حدثت فعلا، أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل**"[2].

ويعرفها ليون نويل Lion Noeil بأنها: " **فن قيادة علاقة دولة ما بغيرها من الدول** "[3].

ويعرفها يوسف حسن يوسف بأنها:" **مجموعة المبادئ والأهداف التي تقررها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ والتي تحدد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول لحماية مصالحها الحيوية أو لتطوير تلك المصالح وتنميتها** "[4].

أما التعريف الذي نقصده في هذه الرسالة هو تعريف مارسيل ميرل Marcel Merle الذي يرى أن السياسة الخارجية هي:" **ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج. أي الذي يهتم – عكس السياسة الداخلية – بالمسائل الواقعة خارج الحدود**"[5].

أما الدبلوماسية فهي أحد أهم أدوات السياسة الخارجية التي تعتبر معيارا هاما لقياس قوة دولة ما، إذ لا تستطيع هذه الأخيرة أن تصبح فاعلة دون استناد منها على طاقم دبلوماسي محنك. ويمكن تعريف الدبلوماسية Deplomatique بأنها: لفظ مشتق من أصل كلمة Diplum اليونانية ومعناها يطوي. ثم أطلق الرومان كلمة Diplom على وثيقة السفر المعدنية المختومة والمطوية. وفي القرن الخامس عشر أطلق هذا المصطلح على الأعمال المتعلقة بالعلاقات الدولية[6].

---

[1] هشام محمود الأقداحي: السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012، ص 12.

[2] عبد الله بالحبيب: السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، د.د.ن، د.ب.ن، د.ت.ن، ص 07.

[3] المرجع نفسه: ص 07 .

[4] يوسف حسن يوسف: العلاقات الدولية والنظام السياسي الدولي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص 143 .

[5] عبد الله بالحبيب: المرجع السابق، ص 07.

[6] سهيل حسين الفتلاوي: تطور الدبوماسية عند العرب، المكتب المصري، د.ب.ن، 2002، ص 05 .

كما نجد أن للدبلوماسية تعاريف كثيرة عند مختلف المفكرين والباحثين عبر عصور ومن تلك التعاريف:

تعريف شارل كالفو Ch-Calvo بأنها تعني: " **علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول نتيجة مصالحها المتبادلة ومبادئ لاقانون الدولي العام وأحكام المعاهدات والإتفاقيات**"[1].

أما حديثا فالدبلوماسية تعني عند نيكلسون بأنها: " **توجيه العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والأسلوب الذي يدير به السفراء والمبعوثون هذه العلاقات وعمل الرجل الدبلوماسي أو فنه**" . وهناك من يعرفها: " **فن وعلم معالجة الشؤون الخارجية الدولية**"[2].

وأحيانا تستعمل الدبلوماسية بمعنى السياسة الخارجية. والدبلوماسية ليست مجرد وسيلة لآداء السياسة الخارجية؛ فهي قد تتحول إلى جهاز مفكر وضاغط ومؤثر على الجهاز المركزي ذاته المسؤول عن السياسة الخارجية. لهذا السبب تعرف بأنها: (علم وفن) لهما شروطهما ومعالمهما المحددة . رغم هذا ينبغي لنا أن نفرق بين الإثنتين. فالسياسة الخارجية تعتبر الاستراتيجية العامة للدولة بغرض تحقيق أهداف معينة على الصعيد الدولي ومرتبطة بالأمن القومي. في حين أن الدبلوماسية- في المعنى القانوني العام- ينظر لها كآداة سلمية فقط (بينما هي ليست كذلك دائما) وينظر إليها كذلك " **كعلم للمعاهدات هدفه تنظيم العلاقات الدولية** "[3].

يستلزم تطبيق أهداف السياسة الخارجية أو التعامل مع وحدات النسق الدولي، اتخاذ مجموعة من ردود الفعل، والتي اصطلح عليها بالسلوك السياسي الخارجي؛ الذي يعرف بأنه: " **كل تصرف قولي أو فعلي، محدد زمانا ومكانا، يقوم به الأشخاص الحكوميون المخولون رسميا التصرف باسم الوحدة والموجه للوحدات الخارجية من أجل تحقيق السياسة الخارجية**"[4].

أولا: آليات الدول في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية:

01- الآليات السياسية والقانونية: تشمل قنوات التفاوض الدبلوماسي بين الدول والإعتراف القانوني بالحكومات والإعلان عن حياد الدولة في سياستها الخارجية.

---

[1] *Ch-Calvo : Dexionnaire de droit International T.i , Paris 1885, p 250 .*

[2] عامر مصباح: تحليل السياسة الخارجية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 311 .

[3] محمد بوعشة: الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية –الأريتيرية، دار الجيل، بيروت، 2004، ص 22 .

[4] عبد الله بالحبيب: المرجع السابق، ص 10 .

02- الآليات الإقتصادية والمالية: تتمثل في زيادة الحواجز الجمركية مع دولة أخرى أو تخفيضها أو تنفيذ إجراءات المقاطعة الإقتصادية.

03- الآليات العسكرية: وهي تلقي مساعدات عسكرية أو تزويد الغير بها.

04- الآليات الدعائية والمذهبية: قد تستخدم من أجل التأييد الجماهيري لسياسة خارجية معينة.[1]

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية :

01- المحدد الجغرافي: تعتبر الجغرافيا في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا ومن أقدمها-عهد الدولة القومية- حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية، ويستطيع أحد التفكير أن المواصلات والحرب الحديثة وتطور الإتصالات خففتا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافي ولكن تأثيره مازال قائما[2].

02- المحدد البشري: ويشمل الموارد البشرية للسكان التابعين للدولة وخصائصهم المختلفة من حيث الحجم والتوزيع، فتوافر السكان يوفر للدولة أساسا بشريا للنمو الإقتصادي وبناء القوة العسكرية، خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطا بتوافر الموارد الطبيعية وبتوفر القدرة التكنولوجية على الإستفادة من حجم السكان. ومن ثم فإن حجم السكان في حد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطا بعوامل أخرى، ومن هنا يتحدث علماء السكان عن الحجم الأمثل للسكان وهو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين السكان وبين الموارد الإقتصادية المتاحة[3].

وقد كشفت الحصيلة الديموغرافية المنبثقة عن نتائج إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء أن عدد سكان الجزائر قد بلغ 22,6 مليون نسمة خلال عام 1987[4]. وارتفع خلال عام 2008 إلى حوالي 33,9 مليون

---

[1] يوسف حسن يوسف: المرجع السابق،ص-ص 150-151 .

[2] موريس دوفرجيه: مدخل إلى علم السياسة، تر: جمال الأتاسي،سامي الدروبي، المركز الثقافي العربي للنشر، بيروت، 2009، ص-ص 61-62 .

[3] المرجع نفسه: ص 55 .

[4] عيساني نور الدين: "ظاهرة شيخوخة السكان في الجزائر وعوامل تطورها"، مجلة العلوم النسانية والإجتماعية، العدد 19، جوان 2015، ص 67 .

نسمة[1]. ووصل عام 2014 إلى حوالي 39 مليون نسمة. وحسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء فإن نسبة الزيادة الطبيعية قد بدأت منذ 2008 في الإرتفاع بنسبة 19,2 % سنة 2009 و 20,3 % سنة 2010 و 20,4 % سنة 2011. أما إحصائيات 2015 فتشير إلى أن اجمالي عد السكان قد بلغ قرابة 40 مليون نسمة[2].

03- المحددات الإقتصادية: يقصد بالمواد الإقتصادية ؛ المواد الطبيعية وتشمل مصادر الطاقة (كالبترول، والفحم، والغاز، والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام، والقصدير) بالإضافة إلى الموارد الغذائية (كالقمح والذرة والقطن والحبوب)[3].

تتمتع الجزائر بموارد طبيعية لابأس بها، أهمها الغاز الطبيعي بالإضافة إلى موارد أخرى كالنفط[4].

أما المبادلات التجارية فقد كانت بين البلدان المغاربية تعكس جيدا وضعية التعاون بينها، حيث أن التغيرات في التجارة البينية تخضع للمزاج السياسي لتلك المرحلة، فقد كانت ضعيفة جدا مابين 1964-1970 إذ مثلت حوالي 1,67 % من مجموع الواردات و1,25 % من مجموع الصادرات للبلدان المغاربية، كما أن الصادرات هي الأخرى انخفضت لتنتقل من 37 مليون دولار في سنة 1964 إلى 26 مليون دولار سنة 1966 لترتفع إلى 38 مليون دولار عام 1970[5].

---

[1] *ONS, Evolution des principaux indicateurs Socio-Economiques a travers les cinq recenaent, 1966-2008.*

[2] *ONS, RGPH, 2008-2015 .*

[3] محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 155 .

[4] حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 143 .

[5] صبيحة بخوش: اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد، عمان-الأردن، 2011، ص-ص 143-145 .

04- المحدد العسكري: يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على نمط الحكومة بحيث يجب تحليل العلاقة بين الجهات المدنية والعسكرية في أنظمة الحكم المختلفة الشمولية منها، والديمقراطية؛ فكلما توافرت للدولة قدرة عسكرية جيدة ساعدت على وطنية القرار السياسي وتعطي مؤشرا على قوة أكبر للدولة[1].

وقد كان للعامل العسكري دور مهم في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث قامت بتطوير *سياستها* العسكرية مستغلة في ذلك تعاونها مع دول ذات خبرة في هذا المجال؛ كالصين مثلا[2].

ثالثا: مبادئ وأسس السياسة الخارجية الجزائرية:

إن مرجعيات الجزائر التي تحدد رسم سياستها الخارجية على وجه الخصوص هي كل البيانات والمواثيق والدساتير من بيان أول نوفمبر 1954 مرورا بمقررات مؤتمر الصومام أوت 1956، مؤتمر طرابلس جوان 1962، ميثاق الجزائر 1964، بيان 19 جوان 1965، الميثاق الوطني 1976 ونسخته المعدلة عام 1986، ومختلف الدساتير من 1963 حتى دستور 2016، مرورا بدستور 1976 و دستور 1996 ونسخته المعدلة عام 2008[3].

ولعل أكثر المواثيق الوطنية التي فصلت وحددت بدقة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، دستور 1976؛ الذي يعتبر الدستور الوحيد الذي خصص فصلا كاملا لمبادئ السياسة الخارجية للبلاد، وهو الفصل السابع الذي عنوانه: " مبادئ السياسة الخارجية " ومواده من 86 إلى المادة 93 (ينظر الملحق رقم: 01).

ومنها نستنتج أن الجزائر قد تبنت المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز؛ وهذا مايظهر في المادة 86 من الدستور الوطني؛ وهي مبادئ حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية. إلا أن الجزائر قد اصطلحت على هذا المبدأ الذي يعرف بعلاقات حسن الجوار بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي؛ وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 واردا في خطاب

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش: العلاقات الدولية، دار البداية، 2014، ص 58 .

[2] ناصيف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985،ص 204 .

[3] مصطفى بوطورة: "الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة"، صوت الأحرار، (اطلع عليه يوم: 08 سبتمبر 2018، ساء: 15:40) متاح على الرابط:

http://sawtalahrar.net/أقلام/الدبلوماسية-الجزائرية-ضوء-توجيهات-الرئيس.html

الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 20 ديسمبر 1981[1]. ووفاء من الجزائر لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تعتبر الجزائر أن النضال لابد منه من أجل التعايش السلمي، والتزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (ينظر الملحق رقم 01 المتضمن مبادئ السياسة الخارجية في الدستور الجزائري).

رابعا: لمحة تاريخية عن السياسة الخارجية الجزائرية:

يمكن تقسيم سياسة الجزائر الخارجية إلى مرحلتين:

1- المرحلة الاستعمارية:

1-1 بروز الدبلوماسية مع قادة المقاومة الأوائل:

أ- دبلوماسية الأمير عبد القادر:

بعد مبايعة الأمير عبد القادر ببضعة أشهر أدرك أنه من المهم إقامة علاقات دبلوماسية مع السلطان المغربي وبالفعل قد تم له ذلك.

وقد وقع الأمير معاهدة ديميشال بعد جنوح هذا الأخير إلى السلم مع الأمير عبد القادر يوم 28 فيفري 1934[2].

وعلى إثر ذلك اعترفت فرنسا بدولة الأمير، الشيء الذي سيمهد لدول أجنبية أخرى للإعتراف بها[3].

بعد أن تحسنت علاقة الأمير عبد القادر نسبيا بإدارة الإستعمار، اعترف المغرب الأقصى بدولته حيث أوفد السلطان المغربي المولى عبد الرحمان بن هشام من يقوم بتمثيل دولته في تقديم مراسيم التحية والهناء إلى حكومة الأمير عبد القادر[4].

ومن ثم بادر الأمير عبد القادر بربط علاقاته مع باي تونس أحمد باشا حيث أرسل وفدا برئاسة كل من محمد الصغير بن الحاج خليفة بسكرة ومحمد كانون مزودا بهدية معتبرة آنذاك، ولقي الوفد من الترحيب وحسن

---

[1] العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، ص 27 .

[2] المرجع نفسه: ص 42.

[3] عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج:4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص 8 .

[4] المرجع نفسه: ص 90 .

الضيافة ما يليق بالمقام، مراعاة لشخص الأمير، ومن مظاهر كرم الضيافة أن باي تونس رد على هدية الأمير بهدية معتبرة كذلك[1].

وبعد صدام الأمير عبد القادر مع قائد قوات وهران الجنرال تريزيل على إثر اعتدائه على المناطق الخاضعة لحكم الامير وبعد تلقي الجنرال تريزيل لهزيمة نكراء من قبل الأمير أراد هذا الاخير تأسيس علاقات تجارية مع الإنجليز فكتب يوم 23 سبتمبر 1835 رسالة إلى ملك بريطانيا(قليوم/ وليام الرابع) عن طريق القنصل البريطاني في طنجة يبلغ فيها الحكومة البريطانية نبأ نقض فرنسا لمعاهدة ديميشال وأنه من الممكن التفاهم معها لربط علاقات تجارية وتعزيز المصالح بين البلدين. وفي 30 مارس 1836 ردت عليه القنصلية البريطانية بطنجة بأن ملك الإنجليز لا يستطيع أن يستجيب لطلبه[2].

إضافة إلى ماسبق نذكر دبلوماسية الأمير مع فرنسا بعد معاهدة دي ميشال الممثلة في معاهدة التافنة؛ والتي عقدت بعد مفاوضات مباشرة بين بيجو وسي حماد السقال ممثلا عن الأمير عبد القادر، وتم تحريرها يوم 20 ماي 1837، وقد احتوت هذه المعاهدة على خمس عشرة مادة، ومن خلالها حقق الأمير عبد القادر مكاسب عظيمة أهمها: اعتراف فرنسا بسيادته على إقليمي وهران والتيطري عدا مدينة الجزائر من الناحية الغربية[3].

لكن الهدوء الذي طبع العلاقات بين الجزائر وسلطات الإحتلال بعد هذه المعاهدة عاد إلى التوتر من جديد. وهذه المرة ليس مع فرنسا فقط بل مع المغرب الأقصى أيضا، تحت ضغط فرنسي جسد أساسا في معاهدة طنجة في 10 سبتمبر 1944 يتعهد فيها الملك المغربي عبد الرحمان بطرد الأمير عبد القادر من أراضيه واعتباره خارجا عن القانون في الأراضي المغربية والجزائرية.[4] ومن ثم سيطارد بالسلاح حتى يقع أسيرا في يد إحدى الدولتين، كما عززت هذه المعاهدة باتفاقية (لالة مغنية) في مارس 1845 التي رسمت الحدود بين البلدين. وبالفعل وجد الأمير نفسه محاصرا من كل الجهات في الحدود المغربية الجزائرية حيث كانت قوات La morcière الفرنسية في انتظاره، وتراقب تحركاته، وتفاديا لإقحام جيشه القليل بنسائه وأولاده في عملية انتحارية ضد الجيش الفرنسي وبعد استشارة أصحابه استسلم يوم 23 ديسمبر 1847، وكان ذلك نهاية النضال العسكري والدبلوماسي للأمير الذي دام خمسة عشر سنة[5].

---

[1] احميدة عميراوي: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، دار الهدى، الجزائر، د.ت، ص 54 .

[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج:1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 81 .

[3] مؤلف مجهول: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج:1، د.د.ن، الإسكندرية، 1903،ص 325.

[4] عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 138 .

[5] المرجع نفسه: 139 .

ب- دبلوماسية زعماء الحركة الوطنية:

إن عدم جدوى قوة السلاح لمواجهة الاحتلال الفرنسي قاد النخبة الجزائرية غلى اتباع أسلوب النضال السياسي الذي هو الأسلوب الجديد لهذه النخبة التي اعتمدت تأسيس جمعيات و أحزاب للدفاع عن حقوق شعبها المسلوبة عن طريق إحياء الدبلوماسية الجزائرية في إطار جمعيات وأحزاب؛ منها حركة الشبان الجزائريين، والأحزاب السياسية التي ظهرت بعد الإصلاحات.

يرجع انضمام الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر إلى حركة الشبان الجزائريين إلى التحالف والتفاهم مع قادة الحركة؛ حيث قام بدور إيجابي فيها حين شغل منصب مسؤول الإعلام حيث تقرر يوم 02 أفريل 1914 تشكيل الإتحاد الفرنسي- الأهلي L'UNION FRANCO – INDIGENE الذي كان هدفه التعاون بين العرب وفرنسا[1].

وفي ماي 1919 شكل الأمير خالد وفدا يتكون من هذا الأخير وأربعة من زملائه لحضور مؤتمر الصلح 1919 الذي سينعقد بباريس مثل وفود الدول المستعمرة الأخرى من قبل بريطانيا التي ستحضر أيضا وتمكن فيه الأمير خالد من تسليم رسالة ممضاة من طرفه إلى الرئيس الأمريكي ويلسن بواسطة أحد المرافقين له وهو: جورج ب – نوبل GEORGE B– NOBLE. وكان مضمون الرسالة حول مطالب الوفد الجزائري الذي كان متواجدا في باريس مع الامير خالد[2].

1-2 دبلوماسية الثورة:

برزت الجزائر خلال هذه المرحلة على الساحة الدولية من خلال سياستها الخارجية الممثلة أساسا في بعثات جبهة التحرير الوطني (F.L.N)، وبعدهم رجال الحكومة المؤقتة (G.P.R.A) الذين أمنوا للنشاط العسكري الداخلي صدى دوليا[3].

لكن يجب الإشارة هنا إلى أن النشاط الخارجي لم يقتصر على وزارة الشؤون الخارجية، أو الهياكل التابعة لها فقط. بل تعداه إلى رئيس الحكومة المؤقتة ووزارة الإعلام إلى جانب الهيئات التابعة لجبهة التحرير الوطني

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص-ص 206-207.

[2] المرجع نفسه: ص 220 .

[3] عبد الله بالحبيب: المرجع السابق، ص 11.

بمعنى آخر تعدد الفاعلين والنشاطات التي عملت على إيصال صوت النضال الوطني إلى المسرح الدولي، واستمر هذا التعدد إلى حين جمعها داخل التراب الوطني[1].

02- مرحلة الدولة الجزائرية المستقلة:

اعتبرت الجزائر المستقلة دعمها لحركات التحرر في القارة السمراء امتدادا لثورتها التحريرية، واعتبرت استقلال القارة من الآمال التي تسعى إلى تحقيقها حيث تفاعلت مع متطلبات الحركات التحررية الإفريقية؛ وظهر ذلك جليا من خلال مواقفها الحاسمة والمساندة لحركات التحرر بهدف إضعاف القوى الإستعمارية وأنظمتها في القارة، حيث أن جزائر الإستقلال أرادت نقل تجربتها إلى كل دول القارة الواقعة تحت نير الإستعمار.

لقد ساهمت الجزائر في اطار منظمة الوحدة الإفريقية وهيئة الأمم لاسيما تلك المساهمات المتعلقة بعضوية الجزائر في لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية (تقديم المساعدات لحركات التحرر) وعلى هذا الأساس دعمت الجزائر الحركات التي استطاعت استرجاع الإستقلال.

وتعتبر سنة 1968 تاريخا بارزا بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية ودورها في تحرير افريقيا؛ حيث انعقدت الدورة الـ13 للجنة تحرير افريقيا التابعة لمنظمة التحرير الإفريقية يوم 15 جويلية بخطاب ألقاه الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين فحواه ضرورة مواصلة الجهود في الكفاح ضد الإستعمار خاصة البرتغالي الذي يهيمن على أنغولا، الموزمبيق، جزر الرأس الأخضر، وغينيا بيساو وساوتومي وبرانسيب[2].

تقوم الدبلوماسية الجزائرية دوما بدور فعال ازاء محاولة احلال السلم والأمن الدوليين والحيلولة دون نشوب النزاع المسلح أو على الأقل العدول إلى الأوضاع القائمة قبل الحرب ومن ذلك نذكر الوساطة الجزائرية في النزاع بين دولتي العراق وإيران وإمضاء اتفاقية الجزائر في سنة 1975، الوساطة الجزائرية بقيادة وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي في قضية الرهائن الأمريكان في إيران، فض النزاع الحدودي وترسيم وتعديل الحدود مع تونس، تسوية نزاع الأقليات في شمال مالي والنيج (قضية الطوارق)، إضافة إلى نجاحها في وقف النزاع الأثيوبي الأريتيري[3].

[1] عبد الله بالحبيب: المرجع السابق ، ص 11.

[2] اسهامات الثورة في تحرير افريقيا، مخبر المخطوطات 13، جامعة الجزائر 2، مشروع أساسي وتكويني، ص 04 .

[3] لحوح بلقاسم: دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجيستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2004، ص 09 .

الفصل الأول:

النشاط السياسي الجزائري تجاه الدول العربية

المبحث الأول: علاقات الجزائر مع دول المغرب العربي

أولا: سعي الجزائر لتجسيد الفكر الوحدوي

ثانيا: استمرار الصراع الإقليمي مع المغرب الأقصى

المبحث الثاني:علاقات الجزائر مع دول المشرق العربي

أولا: استمرار الدعم لفلسطين

ثانيا: موقف الجزائر من حرب الخليج(1990-1991)

الفصل الأول: النشاط السياسي الجزائري تجاه الدول العربية

المبحث الأول: علاقات الجزائر مع دول المغرب العربي

أولا: سعي الجزائر لتجسيد الفكر الوحدوي المغاربي

01- المقومات الطبيعية والبشرية لمنطقة المغرب العربي

يحتل المغرب العربي مساحة شاسعة في القارة الإفريقية؛ حيث يمتد من الحدود الغربية لمصر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ويعطي المغرب العربي المميزات المادية المشتركة التي دفعت الجغرافيين العرب ليطلقوا عليه جزائر المغرب أو الجزيرة، أو شبه جزيرة غروب الشمس. يتم عبور المنطقة المغاربية من الغرب إلى الشرق بسلاسل جبلية تنحدر بين توبقال بالمغرب والذي يبلغ ارتفاعه 4615 م ، أما الوديان فتقل في كافة أرجاء المغرب العربي، غالبا ماتكون جافة ولكنها تصبح غزيرة بمجرد ماتمطر. وفي الجنوب الكبير من موريطانيا إلى ليبيا مرورا بالجزائر، على بعد مسافة 2000 كم من البحر المتوسط نجد الصحراء الغنية بالهيدروكربونات و بالمعادن الثمينة التي تشغل 80 إلى 95% من معادن المنطقة[1].

02- محاولة بناء الإتحاد المغاربي 1964:

تعد تجربة بناء المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الإقليمي على صعيد منطقة شمال إفريقيا- وبالرغم من توافر المقومات المحلية (السياسية، الإقتصادية، الثقافية) لقيام هذا التكتل الإقليمي، إلا أن مجموعة من العوائق تحول دون أن يكون في مستوى التعبير عن آمال وتطلعات الشعوب المغاربية، ومستجيبا للتحديات التي تواجهها المنطقة[2].

---

[1] *Paul Balta : Le grand Maghreb .. Des indépendences à l'an 2000, La découverte/ essais, 1990, p13.*

[2] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين: " المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية"، المغرب، د.ت.ن، ص-ص 377-378، اطلع عليه يوم: 10 أكتوبر 2018، سا: 10:25 ، متاح على الرابط:
http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-8.pdf (اطلع عليه يوم: 10 أكتوبر 2018،سا: 10:25)

03- خلفية العمل المغاربي المشترك :

بدأت خطوات العمل المشترك بين أقطار المغرب العربي منذ عام 1964 بتأسيس "اللجنة الإستشارية الدائمة للمغرب العربي"*. ومن خلال هذه اللجنة عقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد أقطار المغرب العربي، وصدر عنها العديد من الإتفاقيات والعديد من الدراسات القطاعية المهمة في مختلف المجالات. وجاء (ملف الصحراء الغربية) عام 1975، ليضع حدا لجهود التقارب المغاربي ، حيث واصلت هذه الأقطار–المغرب العربي– سياسة منفردة في التنمية المحلية، وأيضا في التعامل الخارجي خاصة مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية[1].

04- اتحاد المغرب العربي:

ساد في أقطار المغرب العربي في نهاية الثمانينات مناخ سياسي سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البينية والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بنظرة واقعية[2]. حيث تحرك المسؤولون في أنحاء المغرب العربي نحو الوضع الطبيعي في العلاقات الأخوية التي تربط أبناء الأمة العربية . وكان منفذ ذلك التقارب المصالحة الجزائرية– المغربية التي تمت على هامش مؤتمر القمة الثلاثي الذي انعقد بالعاصمة الجزائرية الذي انعقد بين 07–10 جوان 1988[3]، والتي تم بعدها تبادل الأسرى وفتحت الحدود ، مع إلغاء المغرب التأشيرة على الجزائريين.

وفي هذا الإطار تم إنشاء و إعلان قيام الإتحاد المغاربي الحديث. من قبل قادة الدول المغاربية بشكل رسمي وهم: الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، زين العابدين بن علي رئيس الجمهرية التونسية، الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، العقيد معمر القذافي قائد ثورة أول سبتمبر للجماهيرية الليبية الشعبية العظمى[4]. وهناك تم تكوين لجنة في زرالدة بتاريخ 13 جويلية 1988 ، كما تم"إعلان مراكش"

---

* كانت اللجنة الإستشارية قد اقترحت تحويل التعاون القطاعي إلى برنامج للإندماج الشمولي ، إلا أن الجزائر رفضت ذلك بحجة عدم قبول مرور بضائع غير مغاربية مائة بالمائة بين الحدود، وفي الواقع فإن موقف الجزائر كان ناتجا عن عدم استعدادها للتعامل في إطار سوق حرة تفترض تخفيضا في قيمة الجمارك بنسبة 50 % . انظر: محمد بوبوش: التكامل الإقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، دار الخليج، عمان– الأردن، 2017، ص 129.

[1] محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، الموصل، د.ت، ص 75 .

[2] المرجع نفسه، ص 76 .

[3] رقية بلقاسمي: التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010، ص 57 .

[4] *Paul Balta : op– cit, p 11 .*

من قبل القادة المغاربة تضمن قيام اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989؛ حيث تم توقيع معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش من قبل الدول المغاربية الخمسة[1].

وقد تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي (ينظر معاهدة اتحاد المغرب العربي في الملحق رقم:02) وثيقة إعلان قيام الإتحاد ودوافع ذلك. ومنذ البداية كان أساس الإنطلاق هو الدوافع التاريخية والحضارية على ضوء ما يجمع ابناء المغرب العربي من روابط تاريخية مشتركة. وكانت تلك الروابط خير سند للكفاح المشترك من أجل استعادة السيادة الوطنية ، كما نصت الوثيقة على أن هذا الإتحاد "جاء تجسيدا لإرادتنا المشتركة.. للبحث عن أفضل الوسائل إلى بناء صرح المغرب العربي، واستجابة للرغبة الشعبية المتطلعة للوحدة"[2].

05- مراحل انشاء الإتحاد المغاربي: مر تأسيس الاتحاد المغاربي بمراحل هي:

- تأسيس سوق مغاربية مشتركة .
- إنشاء اتحاد جمركي ، وسياسة مشتركة للتبادل التجاري مع الخارج، وتوحيد التسعيرة داخل المجال المغربي بصفة مؤقتة، إلى حين تأسيس اتحاد جمركي فعلا، وهذا في مدة لا تزيد عن خمس سنوات.
- انشاء اتحاد اقتصادي، عن طريق توحيد السياسات الإقتصادية، ومخططات التنمية في البلدان المعنية[3].

06- أهداف الإتحاد المغاربي: يهدف الإتحاد المغاربي إلى :

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعض.
- تحقيق رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- اتباع سياسة مشتركة في كافة الميادين.

---

[1] مختار بن هنية: استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية-حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص 212 .

[2] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 78 .

[3] محمد العربي ولد خليفة: الجزائر والعالم ملامح قرن وأصداء ألفية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية- منشورات ثالة، الجزائر، 2001، ص-ص 137- 138 .

– العمل بالتدرج على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات فيما بينها[1].

07– أجهزة الإتحاد المغاربي:

يسير الإتحاد المغاربي عدد من الأجهزة الرسمية التي تمثل السلطات الرسمية العليا في الدول الأعضاء وهي:

– مجلس الرئاسة: الذي يتكون من رؤساء الدول الأعضاء في الإتحاد، وهو أعلى جهاز في الإتحاد.

– مجلس الوزراء: الأوليين للدول الأعضاء يجتمع وقت الضرورة.

– مجلس وزراء الخارجية وأمين اللجنة الشعبية: للدول الأعضاء والمكلفين بالشؤون الخارجية.

– لجنة المتابعة: التي تتكون من أعضاء يتم تعيينهم من قبل بلدانهم في مجلس الوزراء لمتابعة شؤون الإتحاد.

– مجلس الشورى: يتكون من عشرين عضوا عن كل دولة في الإتحاد، يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، مع العلم أنه تم رفع عدد الأعضاء في هذا المجلس إلى ثلاثين من قبل مجلس الرئاسة في دورته العادية السادسة[2].

– الهيئة القضائية: وتتكون من قاضيين اثنين عن كل دولة يتم تعيينهم من قبلها لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات.

– مجلس وزراء الداخلية: ويتكون من وزارة الداخلية للدول الاعضاء في الاتحاد.

– الامانة العامة: وهي وفقا للمادة (11) تتكون من ممثل عن كل دولة وتمارس أعمالها تحت إشراف رئيس الدولة، ولم تحدد اختصاصاتها، وإن وجدت فهي جد ضعيفة، ولم يتفق على مكان دائم لها إلا في الدورة الرابعة (1991) حيث أصبحت الرباط مقرا لها.

[1] مختار بن هنية: المرجع السابق، ص 212 .

[2] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص–ص 80–81 .

– اللجان الوزارية المتخصصة: تعمل على متابعة شؤون الإتحاد وتتكون من أعضاء يتم تعيينهم من قبل بلدانهم ممثلة في أربعة لجان رئيسية هي: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الإقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية[1].

08 – معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي:

أما عن عوائق التكامل لدول المغرب العربي فيمكن إجمالها في المعوقات السياسية التي تمثلت في الخلافات الثنائية حيث تميزت العلاقات السياسية البينية بين أقطار المغرب العربي بعد مرحلة الإستقلال بالتوتر والتصعيد. فمشكلة الصحراء– في حقيقتها– ناتجة عن استمرار الخلاف الجزائري المغربي؛ بفعل تشبث الجزائر بموقفها الداعم والمساند لحركة البوليزاريو الإنفصالية، كما كانت لقضية لوكيربي تداعيات سلبية على علاقات ليبيا بدول المغرب العربي ، وتراجع مسيرة تكامل الإتحاد[2].

بالإضافة إلى عدم إشراك المجتمع المدني ، وأخرى قانونية تنصب على المعاهدة المنشئة للإتحاد ، وتحيين االنصوص القانونية، فضلا عن المعوقات الإقتصادية من مالية وجارية بينية بين دول الإتحاد والتحدي العلمي والتكنلوجي[3].

وإذا كانت مشكلات السيادة الوطنية قد خفت بشكل أو بآخر وحتى (ملف الصحراء) بعد أن دخل مسار العمل السياسي منذ عام 1991، وأصبح يدور في أروقة الأمم المتحدة لإجراء الإستفتاء، ومازال الأمر لم يحسم بعد، وقد انضاف إلى ذلك ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر منذ عام 1992، واتهام الجزائر للمغرب بدعم بعض فصائلها، قد حال دون التقارب منذ نهاية العام 1994، وتوترت العلاقة بين أكبر قوتين في اتحاد المغرب العربي وهي الجزائر والمغرب، وجاء الحصار على ليبيا عام 1992؛ التي خرجت عن معاهدة اتحاد المغرب العربي بعد أن احتجت على المواقف المغاربية المؤيدة لهذا الحصار. ومنذ ذلك الوقت وبالتحديد مطلع العام 1995 أصيب اتحاد المغرب العربي بالشلل التام إلى يومنا هذا[4].

[1] مختار بن هنية: المرجع السابق، ص 214 .

[2] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين: المرجع السابق، ص 380 .

[3] لعجال أعجال محمد لمين: " معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، مجلة المفكر، العدد 05، د.ت، ص 21 .

[4] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 90 .

ثانيا: استمرار الصراع الإقليمي مع المغرب الأقصى

يعد النزاع الجزائري المغربي أطول نزاع في القارة الإفريقية؛ إذ تعود جذوره إلى ماقبل استقلال البلدين متخذا عدة أشكال ومظاهر. ورغم تعاقب الرؤساء والملوك في كلا البلدين إلا أن النزاع لم يختف فكان يهدأ تارة ويتفاقم تارة أخرى، حيث استعمل النظامين السياسيين كل الوسائل المتاحة ضد بعضهما البعض؛ كاستعمال القوة العسكرية في (حرب الرمال) أكتوبر 1963، ومعركتي أمقالا الأولى وأمقالا الثانية سنة 1976، وكذا استعمال الوسائل الثقافية والرياضية والإقتصادية والدعاية الإعلامية وحرب الجوسسة والإستقواء بالأطراف الدولية (الو.م.أ ، والإتحاد السوفياتي) زمن الحرب الباردة[1].

إن هذا النزاع ناتج عن التناقضات بين الأنظمة السياسية آنذاك في المنطقة، والتي تغذيها في نفس الوقت الخلافات الحدودية التي كانت محل مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة ، والمغرب وموريطانيا، والمغرب والجزائر من جهة ثانية. لكن الخلاف حول نزاع الصحراء والذي يعد استمرارا للوضع الخلافي بين الدولة الجزائرية والمملكة المغربية هو الذي استقطب خلال الثلاثين سنة الأخيرة– حدة الصراع داخل المنطقة ؛ بسبب رفض الجزائر الصائب الإعتراف بمغربية المناطق الصحراوية التي كانت خاضعة للإستعمار الإسباني، وتشبث المغرب ببسط سيادته غير الشرعية على الأقاليم الصحراوية[2].

رغم التقارب النسبي الذي ميز العلاقات الجزائرية – المغربية في إطار اتحاد المغرب العربي والذي أكد عليه الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد في قوله:"...اليوم المغرب والمسؤولين الصحراويين يتعاونون مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمين العام لايجاد الكيفية الملائمة لوقف إطلاق النار والشروط اللازمة لإجراء استفتاء حول تقرير المصير للشعب الصحراوي...عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب سيساعد على العودة السلام في الصحراء الغربية وذلك تبعا لطموحات شعوبنا وأماني المجتمع الدولي..."[3].

إلا أنه سرعان ما ميز التراجع العلاقات بين البلدين اثر اندلاع حرب الخليج واختلاف المواقف حولها[4].

---

[1] عفان النوري: النزاع الجزائري المغربي: بين التوتر المقيد والمطلق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 22 جويلية 2018، (اطلع عليه يوم: 09 نوفمبر 2018، سا: 20:00) ، متاح على الرابط: https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzay-algza-ri-almghrrbi-bin-altutr-almqid-ualmthq.15189/post.52670

[2] عادل مساوي، عبد االعلي حامي الدين: المرجع السابق، ص-ص 380-381 .

[3] مزيان إيجر أمينة: التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجيستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007/2006، ص 168 .

[4] المرجع نفسه، ص: 168 .

01- مشكلة غلق الحدود بين البلدين :

جاء إغلاق الحدود بين البلدين الجارين بعد تفجيرات مراكش عام 1994، إذ فرض الملك الراحل حسن الثاني التأشيرة على الجزائريين لدول المغرب وردت عليه الجزائر بغلق الحدود البرية بحجة أن قرار فرض التأشيرة كان أحادي الجانب ، وعملت الدولتان على تشديد الحماية العسكرية على الحدود البرية ، إضافة إلى انشاء أسوار عالية لمنع التسلل[1].

لقد ظلت مسألة فتح الحدود مسألة عالقة نتاج تشبث الجزائر بعدم جدوى فتحها لأنها لا تعود بالنفع على الإقتصاد الجزائري ويظهر هذا في تصريح الرئيس بوتفليقة إذ يقول:" العلاقات الثنائية هي سائرة الحدود التونسية الجزائرية مفتوحة 3 ملايين جزائري يسافرون سنويا إلى تونس بينما تستقبل الجزائر 5000 تونسي وكذلك بالنسبة للمغرب لهذا اعتقد أن الملفات معقدة"[2].

02- مسألة الصحراء الغربية :

لقد نشأ هذا النزاع حول ملكية الصحراء الغربية بين موريطانيا والمغرب ، خاصة بعد نيل هذا الأخير لإستقلاله عام 1956.

ونتيجة لتمسك الأقطار الثلاثة (موريطانيا، المغرب، الجزائر) بموقفها وجدت اسبانيا الفرصة مواتية لتأجيل موعد الإستفتاء كما أعطاها هذا فرصة لتهيئة الأوضاع لصالحها[3].

يعبر عن وجهة النظر المغربية عبد الله العروي حيث يقول: " إن اسبانيا تنوي ، بالإعتماد على مساعدة الجزائر وتسامحها وغض الطرف عنها، أن تتمكن من استغلال ثروات الصحراء الغربية...".

[1] أحمد سليمان: المغرب والجزائر.. ماهي قصة الحدود المغلقة ؟ جريدة الحرة، شبكة تلفزيون الشرق الاوسط، 22 سبتمبر 2016، (اطلع عليه بتاريخ: 09 ديسمبر 2018، سا: 23:16) متاح على الرابط: https://www.alhurra.com/a/moroccoalgeria-closed-borders/323762.html

[2] مهدي فتاك: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي – تونس والمغرب نموذجا 1999-2009،رسالة ماجيستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010، ص 145 .

[3] ربيع بن العاطي عبيد: دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دار القومية العربية للثقافة والنشر، القاهرة، 2002، ص 156 .

ويرد عليه عبد الله شريط بما حدث في الواقع معبرا عن وجهة النظر الجزائرية؛ والذي صدم حتما عبد الله العروي قائلا: "فالإتفاق الذي تم على اقتسام الصحراء تم بين حكومتي صاحب الجلالة المغربي، وحكومة صاحب الجلالة الآخر الجديد الإسباني". وهنا كان الواقع عكس المأمول عند العروي[1].

أما الجزائر فكان موقفها أن طالبت بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي، واعترفت بعد ذلك بجبهة البوليساريو، وعلى إثرها خلقت دولة الجمهورية العربية الصحراوية التي تم قبولها كعضو بمنظمة الوحدة الإفريقية التي تعرف حاليا بالإتحاد الإفريقي؛ الأمر الذي جعل المغرب تنسحب من المنظمة في نوفمبر 1984[2].

[1] عبد الله شريط: حوار ايديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 25

[2] ربيع بن العاطي عبيد: المرجع السابق، ص 157 .

المبحث الثاني: علاقات الجزائر مع دول المشرق العربي

أولا: دعم الجزائر للقضية الفلسطينية

لطالما كان الموقف الجزائري داعما للقضية الفلسطينية، إذ كان للجزائر الدور في إدخال الرئيس ياسر عرفات إلى مقر الأمم المتحدة لأول مرة حاملا غصن الزيتون بيد ومسدسه باليد الأخرى في الوقت الذي كان زعيمها الراحل الرئيس هواري بومدين، وأرسلت الجزائر متطوعين جزائريين للقتال في لبنان إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1982 بعد الإجتياح الصهيوني لها[1].

كما تبلور هذا التأييد في الدعوة التي وجهها الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الدول العربية لعقد مؤتمر قمة في الجزائر تم فيه إعلان الرئيس الراحل ياسر عرفات خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني عن قيام دولة فلسطين في 15 نوفمبر 1988، أين كانت الجزائر من أول الدول التي تعلن اعترافها بفلسطين، ولم تقم الجزائر أي علاقات رسمية مع اسرائيل مادامت تحتل أجزاءً من الأراضي العربية، لكن الموقف الجزائري تأثر بشكل واضح في فترة التسعينات نتيجة الوضع المتدهور الذي عاشته البلاد في تلك الفترة[2].

ورغم الوضع الداخلي للبلاد آنذاك فإن الجزائر بادرت بتقديم مساعدات سنوية مالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وفتح سفارة دائمة لها بالجزائر بعد مفاوضات أوسلوا التي جرت بين الصهاينة ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون بتاريخ 13 سبتمبر 1993، والتي بدأت أولى مشاوراتها في مدينة أوسلوا النرويجية سنة 1991[3].

وجاءت بعد ذلك مبادرة السلام العربية المصادق عليها في قمة بيروت يوم 28 مارس 2002 لتبرهن على سقوط الخيار العسكري للعرب، إذ نصت في ديباجتها ؛ أن السلام لم يتحقق بالحل العسكري وعبرت الدول العربية عن التزامها بالأعتراف بإسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 وقبولها بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة العربية وقطاع غزة بعاصمتها القدس الشرقية[4].

---

[1] حسين بوخضرة:" الجزائر ودعم القضية الفلسطينية "، المرصد الجزائري، 14 جوان 2017م ،
(اطلع عليه يوم 21 أفريل 2019، سا: 20:30)، متاح على الرابط:
https://marssadz.com/2-القضية-الفلسطينية-ودعم-الجزائر-مقالات/

[2] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990، أمانة عمان الكبرى، الأردن، 2008م، ص 270 .

[3] حسين بوخضرة: المرجع السابق.

[4] رمضان فرحات: تدرج الموقف العربي من الخيار العسكري إلى الخيار السلمي وانعكاساته على القضية الفلسطينية، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 1، 2011/2010، ص102 .

وجاء التأكيد مجددا في ختام القمة العربية السابعة عشر المنعقدة بالجزائر العاصمة يومي 22 و 23 مارس 2005 على التمسك بالسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط كخيار استراتيجي لحل الصراع العربي الإسرائيلي، مركزين في هذا الصراع على المبادرة العربية للسلام التي أقرتها القمة العربية السابقة في بيروت لعام 2002 وقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد*؛ القائمة على أساس الأرض مقابل السلام[1].

رغم أن اسرائيل لم تعلن رسميا قبولها بالمبادرة العربية إذ أنها تعمل على توسيع اعتراف الدول العربية بها ليتسنى لها بعد ذلك التخلي عن التزاماتها[2].

ومن مؤتمر القمة الأخير المنعقد بالجزائر عام 2005 نلاحظ تراجع الموقف الجزائري الداعم للقضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة؛ بدليل التأكيد على الحل السلمي مع اسرائيل مقابل استبعاد الحل العسكري لتحرير الأراضي العربية المحتلة، وانسياق الجزائر وراء القمم العربية والتنديد بالقرارات الداعمة لإسرائيل سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها بدل المبادرة بحل صارم ونهائي تتفق حوله كافة الدول العربية لتحرير فلسطين .

ثانيا: موقف الجزائر من حرب الخليج (1990-1991):

إن الرأي السائد أن العالم يعيش الآن فترة مابعد الحرب الباردة، لكن الجدير بالملاحظة أن الحروب لم تنته بل هي منتشرة على نطاق واسع سواء كانت باردة أو ساخنة[3].

وقبل أن نتناول موقف الجزائر من حرب الخليج (1990-1991) ونتائجها على الجزائر؛ لابد لنا من الإشارة إلى مقتطفات أساسية حول مجريات الحرب؛ فمنذ أن نالت العراق استقلالها في سنة 1932، وهو يراودها مطلب ضم الكويت .

وبحلول عام 1990 استؤنفت المفاوضات بينها حول مسألة رسم الحدود، إلا أن الكويتيين طالبوا بتصديق العراق على الإعتراف باستقلال الكويت الذي حصل سنة 1963 أمام المحافل الدولية ، ولعل بغداد رفضت ،

---

* مؤتمر مدريد: مؤتمر عربي اسرائيلي للسلام عقد بمدريد في أكتوبر سنة 1991م. للمزيد أنظر: محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون، دار الفجر، مصر، 2002م، ص 607 .

[1] رويترز: نص إعلان الجزائر في ختام القمة العربية السابعة عشرة، الجزيرة، 23 مارس 2005 ، (اطلع عليه يوم: 21 أفريل 2019م ، سا: 22:00) ، متاح على الرابط:
https ://www.aldjazeera.net/news/arabic/ 2005/3/23/-عشرة-السابعة-العربية-القمة-ختام-في-الجزائر-نص-اعلان

[2] رمضان فرحات: المرجع السابق، ص 102 .

[3] استيفاني لوسن: العلاقات الدولية، تر: عبد الحكم أحمد الخزامى، دار الفجر، القاهرة، 2014، ص 04 .

وعلى إثر توجيه الرئيس العراقي صدام حسين اتهامات لبعض الساسة الكويتيين ؛ مفادها سرقتهم للنفط العراقي منذ عام 1980[1]، قامت العراق باحتلال الكويت يوم الثاني من أوت 1990 بمباركة أمريكية لأغراض شخصية[2].

وعلى إثر ذلك تحركت المطامع الأمريكية لدفع قواتها العسكرية إلى المملكة السعودية بهدف تأمين آبار النفط، وتحت ذريعة تحرير الكويت، وإعادة الحكومة الشرعية المتواجدة بالمنفى إلى وضعها السابق قبل نشوب الحرب؛ مدعية في ذلك أن العراق أوَّلَ الموقف الأمريكي بالعكس[3].

أما عن نتائج الحرب بالنسبة للجزائر فمن الناحية الإقتصادية ارتاح البلد قليلا بحصوله على 2,5 مليار دولار جراء زيادة في أسعار النفط التي سمحت له بدفع كل ديونه من المتأخرات التي كانت تقدر بـ:

700 مليون دولار والتي تصاعد حجمها في السنوات الأخيرة، وازداد الإحتياط النقدي الأجنبي، وتحسنت صورة ميزان المدفوعات . وقد استقبلت هذه الأنباء بتفاؤل في حكومة مولود حمروش. ومن الجانب الآخر فإن الجهود الهادفة لتحرير الإقتصاد تسير بوتيرة متباطئة ، وعلى إثرها بدأ الشعب يتذمر بعدما ارتفعت الاسعار بين 50 و 100 في المائة . والتدني الحاصل في سعر الدينار دفع بالسوق السوداء إلى تسعير العملة الوطنية بـ : 1,5 بينما السعر الرسمي هو1,2 [4].

01- موقف الجزائر من حرب الخليج:

إن المشاعر الحاقدة التي تبدر من الشعب الجزائري تجاه الغرب، لم تؤثر على السياسة الليبرالية التي يتبعها الرئيس الشاذلي بن جديد آنذاك من الناحية الإقتصادية والإجتماعية ، والمطبقة منذ أكتوبر 1988، إذ أن الشركات المشتركة بين الجزائريين والأجانب ، مازالت مستمرة بالتزايد، غير أن مستقبل الإقتصاد الجزائري كان معلقا على نتائج الإنتخابات النيابية التي ستجرى في جوان 1990[5].

أما من الناحية السياسية فإن الجزائر قد فضلت المساعي الحميدة والوساطة ولم تختر الحل العسكري لمحاربة أختها العراق.

---

[1] هنري لورانس: اللعبة الكبرى- المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد، رجب بودبوس، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، 1993، ص-ص 498-499 .

[2] محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص-ص 346-347 .

[3] ركيبي جمال الدين: ازمة الخليج جذورها التارخية ووقائعها الحالية،دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، د.ت، ص 76 .

[4] كابي طبراني: شتاء الغضب في الخليج، دار الجيل ، بيروت، 1991، ص 253 .

[5] المرجع نفسه، ص-ص 253-254 .

يروي القائد لخضر بورقعة؛ القيادي في الولاية الرابعة التاريخية لجريدة الشروق الجزائرية حوارا دار بينه وبين الرئيس الشاذلي قال له فيه:" سجلت موقفا بطوليا سيادة الرئيس في القمة العربية التي وافقت فيها أغلب الدول العربية على إرسال جيوشها إلى المملكة العربية السعودية لغزو العراق تحت راية القوات الغربية". فرد عليه الشاذلي قائلا:" حفظت عني موقفا بطوليا واحدا !"[1].

في حينها أوضح القيادي بأنه يتكلم عن القمة التي ترأسها الرئيس المصري "المخلوع" –حسب قوله– محمد حسني مبارك، الذي كان يخاطب نظرائه رؤساء العرب بنبرة التهديد والوعيد، نائبا عن الو.م.أ في ذلك، ويقول انه لما وصل إليك سيدي الرئيس (غير نبرته) ، وعندها أسر الرئيس لبورقعة ، أنه بعد رفض الجزائر مسايرة مصر ودول الخليج ومن خلفها الإصرار الأمريكي والغربي عموما، زار السفير الأمريكي بالقاهرة في تلك الفترة الرئيس الشاذلي في إقامته وعبر له عن تفهم الرئيس جورج بوش الأب الموقف المتحفظ للجزائر على غزو العراق. وأردف الفقيد قائلا:" بعد ذلك أبلغني السفير، أن الرئيس جورج بوش يطلب من الجزائر إرسال قوات رمزية إلى حجر الباطن في المملكة العربية السعودية، حيث كانت ترابط القوات العربية استعدادا لمهاجمة الجيش العراقي تحت الراية الغربية الأمريكية"[2].

وتابع المرحوم الشاذلي قائلا:" أكدت للسفير الأمريكي أن الجزائر لن ترسل أي جندي ولو بزي مدني إلى السعودية"، في الوقت الذي قبلت فيه قوات مغربية وتونسية ومصرية وسورية وأردنية... بالمهمة القذرة، وكانت قد تحدثت مصادر في ذلك اليوم أن أمريكا وضعت جنود العرب في مقدمة القتال !"[3]

إن موقف الجزائر لم يقتصر على الحياد فقط؛ بل تعداه إلى التنديد بغزو أمريكا للعراق ؛ حيث يذكر سعد الدين الشاذلي أن حزب جبهة الإنقاذ بالجزائر نظم مظاهرة اشترك فيها خمسة آلاف متظاهر ضد التدخل الأمريكي في الخليج[4].

---

[1] محمد مسلم: القيادي بالولاية الرابعة التاريخية للشروق، هذا ماقاله الشاذلي للسفير الأمريكي بالقاهرة عن غزو العراق"، جريدة الشروق، الجزائر، 07 أكتوبر 2012، متاح على الرابط: /هذا-ما-قاله-الشاذلي-للسفير-الأمريكي-باhttp://www.echourouk online/com/ (اطلع عليه بتاريخ: 14 ديسمبر 2018، سا: 19:20)،

[2] المرجع نفسه .

[3] محمد مسلم، المرجع السابق .

[4] سعد الدين الشاذلي: الحرب الصليبية الثامنة- احتلال أراضي السعودية والدول الخليجية والحشد استعدادا لضرب العراق ، ج1، د.د.ن، الجزائر، 1990، ص-ص 325-326 .

الفصل الثاني:

النشاط السياسي الجزائري في إطار القارة الافريقية

المبحث الأول: الوساطة الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية

أولا: دور الجزائر في حل النزاع في دولة مالي

ثانيا: دور الجزائر في قضايا القرن الإفريقي (أريتيريا–أثيوبيا)

المبحث الثاني: الجزائر بين التمييز العنصري في جنوب إفريقيا ودبلوماسية القمم

أولا: موقف الجزائر من نظام الأبارتهايد

ثانيا: دور الجزائر في تأسيس ودعم مبادرة النيباد

الفصل الثاني: النشاط السياسي الجزائري تجاه القارة الافريقية

المبحث الأول: الوساطة الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية

أولا: دور الجزائر في حل النزاع في دولة مالي:

يمكن تصنيف النزاع في مالي من ضمن النزاعات الإجتماعية المتأصلة وهذا راجع إلى شعبه المتنوع عرقيا، لغويا، ودينيا؛ الذي نتج عنه التكيف السلبي للحكومة المركزية في العاصمة باماكو مع المطالب الاجتماعية والهوياتية لسكان الشمال في مالي[1]، وبالذات المتمركزين منهم في المثلث الإستراتيجي بمناطق غاو، تمبكتو وكيدال (ينظر خريطة دولة مالي الموضحة في الملحق رقم 03).

إن السلطة المركزية في مالي لم تستطع ضبط النزاعات المسلحة الدورية والمتجددة التي تظهر على السطح السياسي للبلاد كلما بدا أن هناك تأزم أو مرحلة انتقالية فيها منذ استقلال دولة مالي عن الإستعمار الفرنسي؛ وهذا مايجعلنا نصنف هذا النزاع من ضمن النزاعات الممتدة والتي يصعب علاجها بإيجاد حل نهائي لها، بدلا من التسويات الظرفية التي تعود إلى الواجهة كلما كانت البيئة السياسة الاجتماعية مواتية لذلك[2]، ما جعل من دولة مالي فضاء واسعا لتحرك الجماعات المسلحة المرتبطة بأيديولوجيات معينة واستخبارات مختلفة[3]، إضافة إلى عمل المستعمر على إثارة القلاقل داخل هذا المجتمع؛ عن طريق دعاية حصر الطوارق في أماكن تواجدهم، وداخل نظمهم الإقطاعية، واستيلاء السود على مقاليد السلطة وهذا داخل ضمن الحرب النفسية من أجل تمسك فرنسا بالصحراء[4].

والجدير بالذكر أن مالي تعد من الدول الإفريقية حديثة الإستقلال الذي حدث سنة 1960؛ حيث أن النزاع بدأ فيها منذ السنوات الأولى للإستقلال، عند تمرد منطقة كيدال 1963، والذي تكرر سنة 1990، ثم سنة 2006، وتجدد أخيرافي مارس 2012 ؛ ما أدى إلى وصفه بالنزاع الممتد[5].

---

[1] مصطفى صايح: "الجزائر والأمن الإقليمي– التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبيلة على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، ص 11 .

[2] مصطفى صايح: الرجع السابق، ص 11 .

[3] جدو فؤاد: السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة المفكر، العدد 13، ص 327 .

[4] مسيبح الدين تسعديت: "النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغوا 2013 "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد01، ص 43 .

[5] مسيبح الدين تسعديت: المرجع السابق، ص 40 .

إن دور الدبلوماسية الجزائرية في محاولة حل الأزمة في مالي لم يأت متأخرا، وإنما بدأ منذ تفجير الأزمة؛ حيث خاضت الجزائر مجموعة من الوساطات الدبلوماسية المتكررة لحل هذه المعضلة الأمنية.

وقد ظهرت هذه المبادرات الجزائرية مع بداية مشكلة الطوارق بمالي؛ إذ قامت الجزائر بحل النزاع بين الحكومة المالية وحركة الأزواد في شمال مالي في بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال عقد قمة اجتمعت فيها الحكومة المالية وجماعات الطوارق في جانت بولاية إيليزي بتاريخ 08-09 سبتمبر 1990 بعضوية كل من الجزائر ومالي والنيجر وليبيا، وكان هدفها استقرار المنطقة وتنمية المناطق الحدودية. وقد تم التوصل في نهاية هذه القمة إلى عدة نقاط أهمها: استبعاد الصراع لحل المشكل الطارقي، وقد قبل الطرفان بكافة النقاط المطروحة سابقا[1].

تواصلت اللقاءات بعد هذه القمة حيث أعقبها لقاء تمنراست المنعقد في 06 جانفي 1991؛ و الذي فشل بسبب تعنت الأطراف المعنية بالنزاع من جهة، والضغط القوي الذي مارسته فرنسا لإفشال اللقاء بحجة عدم مشاركتها في صياغته من جهة أخرى[2].

وتوسطت الجزائر مجددا وقد نتج عن هذه الوساطة توقيع الطرفين على الميثاق الوطني أو مايعرف باتفاقية باماكو عام 1992، وبقي الهدوء نسبيا إلى غاية الثلاثي الأول من 1994 حيث عادت العلاقات للتوتر مجددا بين الطرفين وتدهور الوضع فجأة[3].

وقادت الجزائر لقاءأ آخر عقد بتمنراست في مابين 16- 20 أفريل 1994 تم فيه تقييم مدى تطبيق الإتفاق الوطني (الميثاق الوطني)، علاوة على تحديد الطرق والوسائل المساعدة على تطبيق الإتفاق، وتفعيل سيره في أبعاده الأمنية والعسكرية والسياسية والتنموية والمؤسساتية[4].

لقد عقد لقاء الجزائر أيضا بعده في العاصمة في شهر ماي 1994 ؛ والذي يعتبر المرجع الأساسي لتطبيق اتفاقيات السلام بين الطوارق والسلطات المالية بالتحديد، وقد ظهرت بعض الصعوبات لإتفاق باماكو في هذا اللقاء تعلقت بـ :

---

[1] جدو فؤاد: المرجع السابق، ص- ص 239- 240 .

[2] دالع وهيبة: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014) ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2014/2013، ص 284 .

[3] *Modibo Keita : « La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger » , Chair Raoul Dandurand en études stratégiques et diplomatique, Canada, Note de recharge du GRIPCI , n 2002, p 21 .*

[4] قارة ليلى: الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963- 2010، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 03، ماي 2011، ص 83 .

– ادماج المقاتلين الطوارق السابقين في المؤسسات الرسمية بمالي وتسهيل اجراءات العودة للاجئين الطوارق إلى بلدانهم الأصلية.

– وضع جهاز أمن لحماية الأشخاص والممتلكات.

– تشكيل لجنة تعود لها مهمة إدماج المقاتلين ابتداءأ من 15 جوان 1994 وقد أعقب هذا الإتفاق اشتباكات عنيفة بين الحكومة المالية والطوارق[1].

ثم لقاء تمنراست الثاني في جوان 1994 لمتابعة وتطبيق إجراءات لقاء الجزائر الذي سبقه . وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس 1996[2].

أما الوساطة الجزائرية في أفريل 2005 فقد علقت إثر بعض الإنتقادات[3].

وفي 22 ماي 2006 عاد الصراع ليظهر من جديد بين بعض الطوارق ضد الحكومة المالية بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها أحد زعماء الطوارق وفشل فيها بإقناع الرئيس المالي آمادو توماني توري بالمطالب التي قدمها زعيما التمرد في لقاء جمع الإثنين بقصر كولوبا الرئاسي في 22 ماي 2006 وهو

نفس اليوم الذي تأجج فيه الصراع مجددا[4]، والذي على إثره تدخلت الدبلوماسية الجزائرية من جديد حيث تم التوصل إلى اتفاقية لتسوية النزاع وإيجاد مخرج سلمي للأزمة الطارقية وانتهى هذا التدخل بتوقيع اتفاقية السلام بالجزائر في جويلية 2006[5].

وفي 20 فيفري 2007 تم توقيع بروتوكول ضم ثلاث وثائق : تمحورت الأولى حول الإجراءات التي نصت عليها اتفاقية السلام ولم يتم تطبيقها أما الثانية والثالثة فقد ضمتا جدولا زمنيا يحدد آجل إلغاء 3000 عنصر من التحالف وتجريدهم من أسلحتهم[6].

---

[1] قارة ليلى: المرجع السابق، ص 83 .

[2] دالع وهيبة: المرجع السابق، ص– ص 284–285 .

[3] بوحادة سارة: "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة في شمال مالي"، بحوث ودراسات، د.ع، د.ت، ص 106 .

[4] الحاج ولد ابراهيم: " أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، مركز الجزيرة للدراسات ، تقارير، 19 فيفري 2012، سا: 14:26، اطلع عليه يوم: 14 ماي 2019، سا:05:10، متاح على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122129582152916.html

[5] مصطفى صايح: المرجع السابق، ص 12 .

[6] بوحادة سارة: المرجع السابق، ص 106 .

وما بين 17-21 جويلية 2008 فقد عقد اجتماع بالعاصمة الجزائرية وتم التوصل فيه إلى عدة نتائج أهمها:

01- عودة العائلات المبعدة والمقيمة في الحدود الجزائرية إلى مناطقها.

02- إعادة تشكيل وحدات الأمن الخاصة.

03- إطلاق سراح الأسرى الطوارق.

04- إزالة الألغام المزروعة في مناطق الشمال[1].

إن الوساطة الجزائرية في النزاع المالي كانت مدفوعة بعدة معطيات أولها الحفاظ على الأمن القومي الجزائري خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة والنسيج الملغم الآتي من مالي والقابل للإنفجار في أي وقت ولاسيما مشكلة الطوارق الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين في كل من الهقار وجانت وتمنراست وأدرار، والذين تجمعهم علاقات وطيدة بطوارق مالي تتنوع بين التجارة والتناسب، وأن أي خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي يمكن أن يثير طوارق الجزائر[2].

لقد استطاعت فرنسا أيضا أن تضعف جهود هذه الوساطة ؛ من خلال مشاركتها في الموضوع واقحام موريطانيا كذلك. ولهذا كان حجم الدور الذي قامت به الجزائر في قضية الطوارق ضعيفا بحكم الوضع الداخلي ، وما أعقبه من تشويه لسمعة النظام، إضافة إلى التدخل الخارجي لفرنسا الراجع لقوة نفوذها في المنطقة، إضافة إلى تدخل ليبيا، بسبب صلتها القوية بالقضية واستقرارها الداخلي في تلك الفترة[3].

ثانيا: دور الجزائر في قضايا القرن الإفريقي (أريتيريا-أثيوبيا)

لقد ظل الشريط الساحلي المواجه للبحر الأحمر تحت الإدارة البريطانية عندما انتهت الحرب، بعد أن كانت مستعمرة إيطالية سابقة، وقد كان الإيطاليون يرغبون في استعادة اريتيريا، في الوقت الذي كان فيه الإتحاد السوفياتي والدول العربية يدافعون عن استقلالها. أما أرنست بيغن؛ وزير خارجية بريطانيا، فقد

[1] بوحادة سارة: المرجع السابق، ص 106 .

[2] محمد الأمين بن عائشة: الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار والتغير، المجلة العربية للعلوم السياسية، د.ع، د-ت ، ص 101 .

[3] قط سمير: "السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا: التطورات والمحددات "، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد 01، برلين، جانفي 2017، ص- ص 75- 76 .

اقترح تقسيمها بين اثيوبيا والسودان . في حين رفض الاثيوبيون العرضين السابقين؛ إذ كانوا يرغبون بضمها إلى بلادهم، لأن ميناء (مصوغ وعصب) يؤمنان لأثيوبيا منفذين إلى البحر أفضل من جيبوتي التي أجبروا على الإعتماد عليها في الماضي[1]، كما أن الغزو الخارجي لأثيوبيا كان يأتي دائما من خلال الساحل الأريتيري[2]. أما من جهة نظر الأريتيريين رغم اختلاف فصائلهم التحريرية، فيتفقون على ضرورة اجراء استفتاء عام لتقرير مستقبل اريتيريا؛ حيث أن المشكلة أساسا مشكلة استعمارية وليست مسألة انفصال أو استقلال عن اثيوبيا، علاوة على أن النزاع بشكله العنيف قد تفجر إبان فترة تقرير المصير؛ حيث طالبت اثيوبيا بأريتيريا رغم صمتها طوال فترة الإحتلال الإيطالي لأريتيريا وعدم مطالبتها بأي أراضٍ لها في أريتيريا[3]، وقد تطور هذا النزاع في ماي 1998 إلى صراع مسلح استخدمت فيه كافة أسلحة الدمار[4].

وقد دخلت التسوية الفدرالية المدعومة من منظمة الأمم المتحدة حيز التنفيذ سنة 1952، إلا أنها قد تفككت خلال عشر سنوات من تاريخها؛ لخضوعها منذ البداية لانتهاكات منظمة.

وتعد الحرب الأريتيرية الأثيوبية أشرس حرب عرفتها منطقة القرن الإفريقي في السنوات الأخيرة، حيث حشد فيها الطرفان مايزيد عن ربع مليون جندي، وتكبد فيها البلدان الكثير من الخسائر المادية والبشرية[5]، وهو الأمر الذي جعل مجلس الأمن يصدر بيانا طالب فيه بالوقف الفوري للقتال، وحذر المجلس من بيع الأسلحة لأي من الطرفين[6].

وتجدر الإشارة هنا إلى الإستقطابات الدولية والأممية تجاه هذه القضية وتمثلت في الولايات المتحدة وأغلب الدول العربية إضافة إلى جهود هيئة الأمم المتحدة بهذا الشأن[7].

---

[1] موسى مخول: موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين–افريقيا ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2007، ص–ص 245–246 .

[2] ربيع عبد العاطي عبيد: المرجع السابق ، ص 161 .

[3] المرجع نفسه، ص 162 .

[4] عبد العزيز العشاوي، على أبو هاني: فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 335 .

[5] نضال عبد العزيز: "الحدود– مصدر صراع في القرن الإفريقي"، دراسات افريقية ، د–ع، د–ت، ص 179 .

[6] عبد العزيز العشاوي، علي أبو هاني: المرجع السابق، ص 336 .

[7] مقدم فيصل: الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الأثيوبي– الأريتيري، رسالة ماجيستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008/2007، ص،ص 99،105 .

وفي ظل هذه الظروف تدخلت الدبلوماسية الجزائرية بدعوة من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة[1]، في الوقت الذي كانت تعاني فيه البلاد بسبب الأزمة الشاملة التي انفجرت ابتداءأ من أكتوبر 1988 واستمرت الى أواخر التسعينات وهي الأزمة التي شلت فعلا حركات الدبلوماسية إذ تلاشت قوتها ليس في افريقيا فحسب بل عبر أنحاء العالم، ورغم ذلك أعلنت الجزائر عن قبولها آداء وساطة في القرن الإفريقي وقت انعقاد المؤتمر الخامس والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر العاصمة في جويلية 1999. وقد كان للجزائر هدف من وراء عقد هذه القمة على أراضيها؛ حيث أن توافد الجموع الإفريقية إلى العاصمة الجزائرية هو في حد ذاته نوع من التنفس الداخلي وفي الوقت نفسه يعتبر لفتا لنظر الرأي العام العالمي إلى أن الجزائر بدأت تستعيد بعض الإستقرار في الداخل مع محاولة تحسين صورتها في الخارج، والدليل هذا اللقاء الإفريقي على أعلى مستوى[2]؛ والذي طرح فيه المؤتمرون وثيقة اتفاق في اطار منظمة الوحدة الإفريقية، وقد أعلنت أريتيريا مباشرة عن قبولها للوثيقة والتوقيع عليها[3].

ومن توصيات هذه القمة الإفريقية، أن كلفت الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بمتابعة المساعي والمجهودات من أجل التسوية السلمية للأزمة والمبذولة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية بالتعاون مع أمينها العام[4]. وبعد هذه القمة مباشرة كلف الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة مبعوثه الشخصي أحمد او يحيى بمتابعة توصيات قمة الجزائر والذي ظهر في زيارة هذا الأخير لعاصمتي الدولتين في الفترة مابين 22-25 جويلية 1999؛ أين دار حوار بينه وبين رئيسي الدولتين المتنازعتين حول مناقشة توصيات قمة الجزائر، خاصة اتفاق المنظمة المتعلق بتسوية النزاع، وهناك أكدت أريتيريا التزامها الصريح بتطبيق الإتفاق، في حين رفضت أثيوبيا التوقيع على هذا الإتفاق مبدية تحفظها على بعض بنود الوثيقة[5] .

رغم هذا ظلت الدبلوماسية الجزائرية تحاول من أجل حل هذا النزاع حلا سلميا؛ وعلى هذا الأساس تم التنسيق مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، وهو أمر كان له وزن في تقدم الوساطة ونجاحها للثقل السياسي والإقتصادي والعسكري الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية، وللعلاقات المميزة

---

[1] عبد العزيز العشاوي، علي أبو هاني: المرجع السابق، ص 337 .

[2] مقدم فيصل: المرجع السابق، ص،ص 114، 116 .

[3] *Nations Unies : Mission des Nations Unies en L'Ethiopie et en L'Erythrée, 14 juillet 2006, URL : https://www.un.org/fr/Peacekeeping/missions/past/unmee/background-shtml*

[4] لحوح بلقاسم: المرجع السابق، ص 78 .

[5] المرجع نفسه: ص-ص 78-79 .

التي تجمع هذه الأخيرة بكل من إثيوبيا واريتيريا. وهذا ما أشاد به رئيس الجمهورية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة عندما تحدث عن التعاون الدولي في علاقته بهذا الإنجاز؛ الذي أفضى إلى توقف القتال بالقرن الإفريقي وتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار من قبل الطرفين المتنازعين[1] بتاريخ 18 جوان 2000 وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بأنه:" انتصار لصوت ولقوة الدبلوماسية.." ، يمنع بموجبه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الطرفين، وتعهد كذلك طرفا للنزاع بإنهاء دائم لعمليات القتال بينهما. وهذا مايتطلب أيضا الإتفاق على إقامة لجنة محايدة لترسيم وتحديد حدود المعاهدة الإستعمارية، وتتوخى إقامة لجنة طعون محايدة يمكن أن تقرر مصير الطعون من أي من الجانبين ، والمطالبة بتحقيق مستقبل في أصول الصراع[2]، ولجنة أخرى لدراسة آثار الحرب على المدنيين في كلا البلدين، وكذا إطلاق سراح الأسرى والمعوقين بسبب الحرب فورا، كما تم الإتفاق على نشر قوات دولية لحفظ السلام في المنطقة الحدودية لضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار[3].

[1] بوعشة محمد: المرجع السابق، ص 171 .

[2] الزهرة تيغزة: "الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الإفريقية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 01، ص 15.

[3] عبد العزيز العشاوي، علي أبو هاني: المرجع السابق، ص 337 .

المبحث الثاني : الجزائر بين التمييز العنصري في جنوب إفريقيا ودبلوماسية القمم.

أولا : موقف الجزائر من نظام الأبارتهايد

بحلول سنة 1888، كانت أربعة كيانات للبيض في جنوب إفريقيا هي :

01- مستعمرة رأس الرجاء الصالح "كاب" وغالبية سكانها من كانوا من الناطقين باللغة الإنجليزية.

02- جمهورية جنوب إفريقيا، ودولة أورانج حيث سادت اللغة الهولندية.

03- مستعمرة ماشونالاند.

وفي هذه المستعمرات كانت الأقلية البيضاء تتحكم في الأكثرية الساحقة من السكان الإفريقيين الأصليين السود. وقد عملت هذه الأقليات على عدم تسليح السكان الأصليين، ونزع السلاح الموجود في أيديهم. كما أحاطت نفسها بهالة من العنصرية والتسلط، وقد نتج هذا النوع من الحكم بسبب الضرائب والإمتيازات الطبقية والعنصرية نوعا من الأرسطورقاطية المتعالية ظهر على إثرها حكام ومحكومون، مستبِدون ومستبَدُّون، ومالكون ومعدومون[1]. بعبارة أخرى ساد نظام الأبارتهايد * جنوب لإفريقيا .

لقد عملت حكومة البيض على الإنضمام لإسراتيجية الغرب الكونية لغرض احتواء الشيوعية وسيطرة الحركات اليسارية على حكومات المنطقة- جنوب افريقيا- وبموجب هذا قامت بالتدخل العسكري في عدة دول مثلا التدخل في أنغولا منذ عام 1975 ولغاية أواخر الثمانينات، وفي موزمبيق، بوتسوانا..، ولم يستطع أي طرف ردع هذه القوة منفردا؛ لذلك فتح المجال أمام العمل الجماعي الإقليمي كآداة لخلق نوع من التوازن؛ وفي هذا الصدد قامت كل من أنغولا، بوستوانا، لوزوتو، مالاوي، موزمبيق، سوزيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي بتأسيس المؤتمر التنسيقي لتنمية افريقيا الجنوبية Southern African Development Community (SADC) . وإضافة إلى البعد الأمني، كان هدف هذه الدول الإبتعاد عن الهيمنة الإقتصادية لجنوب افريقيا الاقليمية وتحقيق نوع من الإستقلالية، فضلا عن اعتبارها كبوابة لتلقي المساعدات من الخارج[2].

---

[1] موسى مخول: المرجع السابق، ص 431 .

* الأبارتهايد كلمة أمريكانية تعني الفصل؛ أي الفصل بين الجنس الأبيض والأجناس الملونة، وقد تبلور هذا المعنى بمفهومه السياسي منذ عام 1947 عندما أخذ بعض قادة الحزب الوطني في جنوب إفريقيا باستخدامها في حملتهم الإنتخابية كإطار أكثر تطرفا للتفرقة العنصرية. أنظر: محمد برهام المشاعلي: الموسوعة السياسية والإقتصادية، دار الأحمدي، القاهرة 2007، ص 21 .

[2] عامر مصباح: التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص-ص 224-225 .

أما موقف الجزائر باعتبارها وحدة سياسية تنتمي للقارة الإفريقية فقد ظهر رفضها لسياسة التمييز العنصري بجنوب افريقيا مبكرا؛ إذ يعود هذا الموقف إلى ماقبل الإستقلال، وقد ظهر هذا في استقبال مصطفاي شوقي عضو الحكومة الجزائرية المؤقتة لنيلسون مانديلا عند وصوله إلى الحدود الجزائرية [1] خلال رحلته من أجل طلب المساعدة من الدول الإفريقية في 1962[2]، والذي تحدث مع مصطفاي شوقي مطولا حيث حدثه هذا الأخير عن الثورة الجزائرية ونصحه بخصوص إدارة المعركة ضد الأبارتهايد مؤكدا أن المعركة يجب أن تدار عسكريا ودبلوماسيا أيضا، وتواصل الدعم الجزائري لمانديلا بعد الاستقلال عن طريق التدريب العسكري الذي تلقاه في أرض الوطن، كذلك تواصل دعم الجزائر لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي الذي ينتمي إليه مانديلا رغم القبض عليه[3]. وبعد أن اطلق سراحه كانت الجزائر أول بلد يزوره مانديلا عام 1990؛ إذ كانت كرمز عرفان أراد من خلاله التعبير عن الدعم الذي قدمه الشعب الشمال افريقي ضد نظام الأبارتهايد[4]؛ الذي انتهى عام 1994 بانتخاب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) للسلطة ثم عاد إلى الحكم في 1999[5].

ومن جهتنا نرى أن الجزائر لم تكن من ضمن الوحدات السياسية الفاعلة التي كانت تدعم فعليا موقف الأكثرية السوداء في جنوب افريقيا بل اقتصر موقفها على الحياد الإيجابي المتمثل على حدود علمنا في الادوار القليلة التي ذكرناها سابقا؛ وهذا راجع للأوضاع الداخلية المتدهورة للبلاد المتمثلة في عدم الإستقرار الداخلي والتي جعلتها في منأى عن ما يدور خارج الحدود .

ثانيا : دور الجزائر في تأسيس ودعم مبادرة النيباد

---

[1] كمال زايت: " مانديلا والجزائر..قصة كفاح ضد الاستعمار ونظام الابارتهايد " ، القدس العربي ، 06 ديسمبر 2013، اطلع عليه في 30 أفريل 2019، سا: 20:32 ، متاح على الرابط:

https://www.alquds.co.uk/مانديلا-والجزائر-قصة-كفاح-ضد-الاستعما/

[2] *Hassan Remaoun : L'orsqu'on combattai « l'asce du colonialisme Alger- le cap » En hommage à Nelson Mondela , p 02 URL : https://arb.crasc.dz/pdfs/n10-1-cr-%20remaoun-hassan.pdf*

[3] المرجع نفسه.

[4] الجزيرة:" الثورة الجزائرية.. كيف أثرت في أفكار نيلسون مانديلا وفرانز فانون؟" د-ت، (اطلع عليه يوم: 30 أفريل 2019 17:20)، متاح على الرابط: *https://midan.aljazeera.net/intellect/history/2018/12/23*

الثورة-الجزائرية-كيف-أثرت-في-أفكار-نيلسون-مانديلا-وفرانز-فانون/

[5] هاين مارينز: جنوب افريقيا حدود التغيير، تر: صلاح العمروسي، عزة الخميسي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، د-ت، ص 19 .

منذ انعقاد القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية التي ترأستها الجزائر والتي أشرنا إليها سابقا زاد اهتمام الدولة الجزائرية بالقضايا الإفريقية بيد أن المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي جزء من مشاكل افريقيا[1]؛ كالتخلف الإقتصادي ووجود جماعات إفريقية كبيرة في مناطق واسعة تعيش حياة بدائية شبيهة بالقرون الوسطى المظلمة التي شهدتها أوروبا[2].

وعلى هذا الأساس قامت الدولة الجزائرية بإعداد خطة تنموية في افريقيا وفق المعطيات الجديدة الى جانب كل من دولة جنوب افريقيا ونيجيريا، اطلقوا عليها في البداية اسم برنامج شراكة الألفية لإنعاش افريقيا MAP أواخر العام 2000 [3]؛ وتركزت هذه الخطة على مبدأ المشاركة وتم فيها تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات وأن تكون لها أولوية جذب الإستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها؛ وهو قطاع التكنلوجيا الجديدة وتعزيز الأمن والمعلومات والإتصالات، وقد انضمت مصر فيما بعد إليها[4].

وأما المبادرة الثانية فقد أعدها الرئيس السنغالي عبد الله واد والتي أطلق عليها اسم خطة أوميغا Omega Plan، وأيضا رحب بها القادة الأفارقة على أن يتم بذل أقصى الجهود لتدمج مع المبادرة الثانية MAP في مبادرة واحدة تتقدم بها افريقيا إلى شركائها الدوليين[5].

وقد طرحت المبادرتين بعد ذلك أمام قمة سرت غير العادية في مبادرة واحدة –تزامنا مع فكرة تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية وتحويلها إلى الإتحاد الإفريقي، والتي قوبلت بترحيب واسع من قبل القادة الأفارقة[6].

وبالفعل فقد تلت ذلك لقاءات وتشاورات إلى غاية اجتماع العاصمة النيجيرية أبوجا في 23 أكتوبر 2001؛ أين تم الإعلان عن الصيغة النهائية للمبادرة والتي أصبحت تعرف بـ: مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD[7]. وهي من جهة أخرى تعبير عن رؤية غربية (أمريكية وفرنسية) لإخضاع الدول الإفريقية لها على المدى الطويل[8].

---

[1] العايب سليم: المرجع السابق، ص 116 .

[2] عامر مصباح: التحليل الاقليمي للعلاقات الدولية، ص 229 .

[3] الإتحاد الإفريقي: " النيباد..الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا" ، مجلة افريقيا قارتنا، العدد 04، أفريل 2013، ص 01 .

[4] العايب سليم: المرجع السابق، ص 116 .

[5] اعمر بوريشة: المرجع السابق، ص 162 .

[6] الإتحاد الإفريقي: المرجع السابق، ص 01 .

[7] بلال بوجمعة:" الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (NEPAD) واشكالية تعبئة التمويل، مجلة دراسات افريقية، العدد 58، ديسمبر 2017، ص 40 .

[8] اعمر بوريشة: المرجع السابق، ص 161 .

وقد تجلت رؤية الجزائر للمبادرة من خلال التأكيد على ضرورة الإتفاق بين الدول الإفريقية حول من يمثل القارة لدى الغرب عموما أو مجموعة الثمانية (G8)* وجه الخصوص في اطار المشاركة واحترام الرؤى الخاصة بالدول الإفريقية .. كما يجب أيضا التركيز على نقطة الإستفادة من جعل افريقيا شريكا للتنمية أكثر من كونها مستقبِلا لمعونات أجنبية علاوة على العمل لتكوين بنية تحتية قوية[1].

كما تؤمن الجزائر بأن مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية افريقيا تعتبر فرصة لإنهاء الفقر والتخلف اللذان تعاني منهما افريقيا، وهذا عن طريق المواد التي تتوفر عليها القارة السمراء والتي يجب حشدها واستخدامها بصورة سليمة من قبل قيادة جريئة وواسعة التصور وملتزمة فعليا ببذل أقصى الجهود لتحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فضلا عن شراكة عالمية جديدة تقوم على أساس مسؤولية مقتسمة واهتمام متبادل[2].

وفي هذا السياق أبرز بوحنية قوي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة في مداخلته ضمن الورشة الدولية حول " تفعيل مبادرة النيباد لتحقيق الإستقرار بمنطقة الساحل " بتمنراست أهمية محورية دور الجزائر التي تساهم في ترقية مبادرات الأمن والسلم في افريقيا وكذا ماتقدمت به الجزائر من مشاريع ضخمة خدمة للتنمية

* مجموعة الثمانية: وهذه الدول هي الولايات المتحدة الامريكية، ألمانيا، اليابان، فرنسا، المملكة المتحدة، كندا، ايطاليا، روسيا. وتشكل الأطراف الفاعلة من الدول الرائدة في الميدان الإقتصادي أو البلدان الصناعية المتقدمة. انظر: غراهام ايفانز، جيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004،ص- ص 291-292 .

[1] دخالة مسعود: العلاقات الأوروبية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص-ص 151-152 .

[2] بطاطاش أحمد: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا "النيباد": تحقيق التنمية أم تكريس التبعية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، 2017، ص 134 .

بإفريقيا ومن ضمنها مشروعي الطريق العابر للصحراء، والألياف البصرية[1]، إلى جانب احتضانها لمقر الأفريبول*.

وعلى الرغم من القبول العام للمبادرة على المستويات الرسمية العليا إلا أن بعض الأصوات وخلال قمة ديربان 2002** أظهرت عدم رضاها عن إدارة وأسلوب توجيه النيباد من حيث عدم التشاور الكافي مع الدول الإفريقية أو عدم تمثيلها تمثيلا متكافئا مع الأجهزة العليا كتصريحات ليبيا، غامبيا، وكينيا. وهذا مالا يتفق مع ما جاء في وثيقتها التأسيسية عن كونها ملكية خاصة لشعوب القارة وتعبر عن طموحاتها وأهدافها[2].

كما أن هذه الشراكة التي أقيمت وراء مبادرة جزائرية لم يكتب لها النجاح بدليل الجمود الذي يعتريها والتخلف الذي لم تخرج منه كافة دول إفريقيا خاصة الدول المبادِرة وعلى رأسها الجزائر في عهد الرئيس بوتفليقة؛ الأمر الذي يحيلنا إلى أن هذه المبادرة من الأساس كانت نابعة من طموح شخصية لصناع القرار في الجزائر.

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية: التأكيد على أهمية تفعيل مبادرة النيباد لضمان التنمية المستدامة في منطقة الساحل وإفريقيا عامة، 08 نوفمبر 2018، سا: 18:12،(اطلع عليه يوم: 15 ماي 2019، سا: 00:48)،
متاح على الرابط : *www.aps.dz/ar/economie/62286-2018-11-08-15-48-22*

* الأفريبول: آلية الإتحاد الإفريقي كمؤسسة تقنية للتعاون الشرطي بين الدول الإعضاء في الإتحاد الإفريقي. انظر: النظام الأساسي لآلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " آفريبول "، المعتمد في الدورة العادية الثامنة والعشرون للمؤتمر المنعقد بأديس أبابا، اثيوبيا، 30 جانفي 2017 .

** قمة ديربان: أول قمة للإتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سابقا) والمنعقدة في جويلية 2002 بمدينة ديربان بدولة جنوب افريقيا. انظر: الإتحاد الإفريقي: تجمع التنمية لدول الجنوب الإفريقي سادك، مجلة افريقيا قارتنا، العدد 02، نوفمبر 2013، ص 01.

[2] فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا، رسالة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010، ص 161 .

الفصل الثالث:

النشاط السياسي الجزائري تجاه الغرب

المبحث الأول: التزام الجزائر بالمعاهدات الدولية

أولا: توقيع معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية

ثانيا: المشاركة في المحافل الدولية

ثالثا: دور الجزائر في مكافحة الإرهاب

المبحث الثاني: الإنفتاح الإقتصادي على الغرب

أولا: فتح الجزائر الباب للاستثمار الأجنبي

ثانيا: اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

ثالثا: محاولة الاندماج في الأسواق العالمية

الفصل الثالث: النشاط السياسي الجزائري تجاه الغرب

المبحث الأول : التزام الجزائر بالمعاهدات الدولية

أولا : توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية

توالت الجهود الدولية للعمل من أجل التفاوض حول مسألة حضر انتشار الأسلحة النووية ووقف سباق التسلح النووي، وبعد جهود مضنية من اللجان والهيئات الدولية تم التوصل إلى إبرام معاهدة في هذا الشأن[1]؛ وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية* والتي تم الإعلان عنها في 01 جويلة 1968 ، ودخلت حيز التنفيذ في 05 مارس 1970 وتوسعت بشكل غير محدود في 1995[2].

ورغم تأخر الجزائر في الإنضمام إلى هذه المعاهدة والذي لم يحدث إلى غاية 12 جانفي 1995 (ينظر الملحق رقم (04) المتضمن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية) ، إلا أن الدولة الجزائرية لطالما أبدت حرصها الشديد على دعم القضايا المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة النووية، وهذا ماتجسد في انضمامها إلى مختلف المعاهدات الدولية في إطار منع الإنتشار النووي سواء معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا ضمن المعاهدات الإقليمية (Traité de Pelindaba) المبرمة في 11 أفريل 1996 وكذا معاهدة الحضر الشامل للتجارب النووية (CTBT) للعام 1996 .

ويعد هذا التأخر في الموقف إلى الطبيعة التمييزية لهذه المعاهدة من ناحية، وإلى الإنتهاكات وعدم التزام الدول النووية بتعهداتها سواء ماتعلق بمسألة الضمانات الأمنية أو مسألة التعاون الذي ضمنته المعاهدة في المجال النووي[3].

---

[1] رزقين عبد القادر : تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2014 / 2015، ص 97 .

* افتتحت المعاهدة العالمية حول عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) للتوقيع في كل من لندن وموسكوا وواشنطن والحكومات المودعة لديها هذه المعاهدة هي حكومات روسيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، وفي جانفي 2005 أصبح عدد أعضاء المعاهدة (NPT) 189 دولة ، أنظر : مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، متاحة على الرابط : *https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/article20_ar.pdf* الواردة في الملحق : (04) .

[2] مجموعة مؤلفين: الأمن النووي، دار الحامد، الأردن، 2014م ، ص46 .

[3] رزقين عبد القادر: المرجع السابق، ص 129 .

وتذهب الجزائر إلى أن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية حق مشروع، لهذا السبب فهي تعمل على تدعيم الرأي العالمي بخصوص تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها حسب ماتضمنته أحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وعلى وجه الخصوص ما أكدت عليه ديباجة المعاهدة في القول أن: "**الإستخدام السلمي للتكنلوجيا النووية يجب أن يكون متاحا لجميع أطراف المعاهدة لما له من فوائد جليلة تعود البشرية جميعا** "، ومانصت عليه المادة الرابعة على أنه " **لا يوجد في هذه المعاهدة مايفسر بما يؤثر على الحق الثابت لجميع أطرافها لتنمية أبحاث وإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية** " ومن غير تمييز بين الدول مادامت تحترم الإلتزامات المنبثقة عن المواد الأولى والثانية والثالثة[1].

وعلى ذلك الأساس، عمدت الجزائر على الحصول على الدعم بهدف امتلاك المواد النووية والتكنلوجيا فقامت بالتوقيع على عدة اتفاقيات تعاون في مجال الإستخدام السلمي للطاقة النووية مع العديد من الدول، كما تم إنشاء محافظة الطاقة الذرية التي تعمل على انجاز برامج البحث والتطوير في مجال الطاقة النووية، كما تساهم في تطوير تطبيقات التكنلوجيا النووية ضمن المؤسسات التابعة لها، وهذا من أجل الإستفادة من الإستخدام السلمي للطاقة النووية[2].

أما فيم يخص هذه المعاهدة والتي تعتبر الجزائر عضوا فيها فهناك انتقادات عديدة موجهة لها والتي لا يمكننا إغفالها حيث نوجز أهمها في النقاط التالية :

– أن هذه المعاهدة اعترفت_بدون مبرر قانوني_ للدول ذات السلاح النووي بحق حيازته لهذا النوع من الأسلحة وحق إنتاج المزيد منها .

– أنها قسمت الدول إلى دول مالكة لسلاح النووي ودول غير مالكة له؛ حيث خولت للأولى حق امتلاك ما تشاء وحرمت الثانية من نقل أو انتاج أو تصنيع أو حتى السعي لإنتاج أسلحة نووية .

– أنها لم تمنح ضمانات قانونية أو عملية للدول غير المالكة للسلاح النووي ضد الإعتداء عليها من الدول ذات التسليح النووي وأنه كان لزاما عليها أن تتكفل بمنظومة ضمانات تؤدي في نهاية المطاف إلى نزع الأسلحة النووية وتخليص العالم منها وليس فقط منع انتشارها.

---

[1] رزقين عبد القادر: المرجع السابق، ص 130 .

[2] مرسوم رئاسي رقم 96_436 مؤرخ في 20 رجب 1417هـ الموافق لـ01 ديسمبر 1996 م ، يتضمن إنشاء محافظة الطاقة الذرية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 75 المؤرخة في 23 رجب 1417هـ الموافق لـ 04 ديسمبر 1996 .

– كما أن المعاهدة لم تخضع الدول النووية لمنضومة الضمانات الشاملة الواردة في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتالي فهذه الدول غي خاضعة للرقابة أو التفتيش ولا يمكن زيارة منشآتها أو وضع كاميرات عليها من قبل خبراء الوكالة على عكس الدول غبر المالكة للأسلحة النووية فهي خاضعة لمنظومة الضمانات الشاملة الواردة في النظام الأساسي للوكالة[1].

ثانيا: المشاركة في المحافل الدولية

رغم المنافسة الخارجية التي تتلقاها الجزائر من العديد من الدول العربية والإفريقية منذ وقت طويل لم تتراجع عن مسعاها الرامي لتحقيق المطالب العربية والإفريقية، وهذا دليل على دورها الريادي الذي كان ولا يزال واضحا في كل ما يتعلق بالقضايا الإفريقية الإفريقية، العلاقات الإفريقية العربية، العلاقات الإفريقية الدولية[2]، أو العلاقات العربية الدولية .

لقد حاولت الدبلوماسية الجزائرية الدفاع عن افريقيا في الهيئات الدولية على حساب وضعها الداخلي والهيئات الإجتماعية المعارضة في العديد من المجالات سواء سياسية، اقتصادية أو ثقافية بغية تغيير بعض المفاهيم التي تسيطر على العلاقات الدولية بما يتماشى مع مصالح المجموعة الدولية التي تنتمي إليها[3].

رغم تراجع النشاط الخارجي للجزائر في المحافل الدولية، غير أنها ظلت تحاول المحافظة على دورها السابق ولو عن طريق حضورها الشكلي في دورات منظمة الوحدة الإفريقية كما ظلت تهتم بفض النزاعات في إفريقيا وإحلال السلم والأمن؛ حيث بقيت ترسل ملاحظين في إطار حفظ السلام للامم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية[4]، وفي مهمة الأمم المتحدة لمراقبة تطبيق وقف اطلاق النار اونافيم_1_ في أنغولا 1989–1991 ومراقبة خروج العساكر الكوبيين من أنغولا أونافيم_2_ 1991 –1993، ومراقبة وقف اطلاق النار والإستمرار الجيد للإنتخابات التشريعية اونافيم_3_ 1995_ 1997 ، وحرصا على الاستقلال لأنغولا

[1] حسين حنفي عمر: الإنسحاب من المعاهدات والمنظمات الدولية النووية_أحقية الدول العربية والإسلامية في التكنلوجيا النووية وإلا الانسحاب من المعاهدات والمنظمات الدولية النووية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص_ص 238_241 .

[2] اعمر بوريشة: العلاقات الجزائرية الإفريقية"جنوب الصحراء"1999–2014 الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3، فيفري 2016، ص 259 .

[3] المرجع نفسه: ص 259 .

[4] العايب سليم: المرجع السابق، ص 94 .

ومراقبة تطبيق اتفاق لوراكا المبرم بين السلطة والإتحاد وصل عدد أفراد الجيش الوطني الشعبي الكلي الذي ارسل على فترات إلى 54 ضابطا[1].

كما شاركت الجزائر في مهمة (MONUC) الأممية لحفظ السلام* سعيا منها لمعرفة مدى احترام تطبيق اتفاق لوزاكا في الواقع و الذي نص على وقف إطلاق النار. وعلى هذا الأساس استمرت مشاركة الجيش الوطني الشعبي في المهمة بالكونغوا من 199 إلى 2000 ومازال 05 ضباط منسقين متواجدين هناك من أصل 54 [2].

وكذلك شاركت الجزائر في مهمة الأمم المتحدة ببورندي لإحلال السلام والمصالحة**.

وخلال إحياء الذكرى الـ 55 ليوم الدبلوماسية الجزائرية الذي أقيم بالمركز الدولي عبد اللطيف رحالي بنادي الصنوبر أكد وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل الذي ترأس الإحتفالات أن:"**العمل الدبلوماسي الجزائري عرف قفزة نوعية بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية سنة 1999 الذي رسخ المبادئ التي بنيت عليها الدبلوماسية الجزائرية...**"، وأضاف أنه: "**بفضل هذه السياسة الرشيدة تعززت المكاسب السياسية والدبلوماسية للجزائر التي دوى صوتها عاليا في المحافل الدولية من جديد واسترجعت مكانتها كشريك موثوق به في معالجة القضايا الإقليمية والجهوية**"[3].

---

[1] العايب سليم: المرجع السابق، ص94.

* بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 30 نوفمبر 1999 لضمان احترام وقف اطلاق النار الذي نص عليه اتفاق لوزاكا، وفض الإشتباك بين القوات المعنية والحفاظ على الإتصال مع جميع الأطراف في هذا الإتفاق. انظر: *Nations Unies : MONUC Mission des Nations Unies en République démocratique du Congo, 18 mai 2009, URL : https://www.un.org/fr/peacekeeping/missions/past/monuc/*

[2] العايب سليم: المرجع السابق، ص 94 .

** قرر مجلس الأمن بقراره 1545 المؤرخ في 21 ماي 2004 أن ينشأ عملية الأمم المتحدة في بورندي (ONUB) للدعم والمساعدة على تنفيذ الجهود التي يقوم بها البورنديون لإستعادة السلام الدائم وإحلال المصالحة الوطنية كما جاء في اتفاق أروشا. انظر: الأمم المتحدة:عملية الأمم المتحدة ببورندي، 12 أوت 2005 ،متاح على الرابط:
https://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/onub/

[3] مجهول: "مساهل: العمل الدبلوماسي الجزائري عرف نقلة نوعية منذ 1999 ... وتمكن من استرجاع مكانته في معالجة كل القضايا الإقليمية والجهوية"، الإذاعة الجزائرية، 08 أكتوبر 2017 ، سا: 22:52،
(اطلع عليه يوم 19 أفريل 2019 على الساعة: 15:20)، متاح على الرابط:
www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171008/123065.html

وهذا من وجهة نظرنا أمر مبالغ فيه لأن الدبلوماسية الجزائرية لم ترق إلى مستوى دوي صوتها في المحافل الدولية لأنها كانت ومازالت من دول العالم الثالث المعزولة المهمشة .

وعلى مستوى منظمة الامم المتحدة اصبحت الجزائر شريكا بارزا في المفاوضات الدولية؛ أين تم تمثيلها عدة مرات من طرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في اشغال الجمعية العامة للامم المتحدة منذ سنة 2000 ومنها قمة الألفية التي انعقدت في شهر سبتمبر من العام 2000 ، إضافة إلى القمة الدولية المنعقدة سنة 2005 ؛ والمخصصة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة ، الذي تتمثل أولى خطواته في إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لتعزيز السلم وضبط استراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب[1].

ثالثا :_دور الجزائر في مكافحة "الإرهاب"

إن كلمة "الأمن الوطني" مصطلح كثر تداوله بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبالضبط بعد معاهدة وستفاليا عام 1648، التي وضعت الأساس لبروز الدولة الوطنية الحديثة أو الدولة الأمة (Nation_State) وهيأت حقبة الحرب الباردة المناخ لظهور مبادرات تهدف إلى صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية للأمن وصولا إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي" منذ مرحلة التسعينات من القرن الماضي وسادت أيضا مصطلحات عدة ترمي لتحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة مثل: التعايش السلمي والتوازن..إلخ[2].

وفي تلك المرحلة كانت مهمة الدبلوماسية الجزائرية خلال مايقارب عشرية من الزمان التنديد بالإرهاب "الإسلامي" حسبه، ووصلنا إلى درجة أن جعلت الجزائر أقرب الناس إليها جمعيات أوروبية موالية لإسرائيل، تضم أفرادا لهم نظرتهم الخاصة لحقوق الإنسان، وبعض منها يخجلنا كمسلمين أن نعتبرها حقوقا، وتركز النشاط الدبلوماسي في مواقع معينة من بينها مقر الأمم المتحدة في جنيف[3].

---

[1] مليكة خلاف:"ارث تاريخي عززه الإيمان بمبادئ أول نوفمبر" ، المساء ، 04 جويلية 2017 ، (اطلع عليه يوم: 19 أفريل 2019 ،سا: 13:35)، متاح على الرابط:
https://www.el.massa.com/dz/index.php/component/k2/2754.html

[2] جمال منصر: "تحولات في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"، مجلات جامعة ورقلة، 2009 متاح على الرابط:
https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numéro-01-2009-dafatir/515-2013-05-02-10-52-41

[3] محي الدين عميمور: الجزائر الحلم والكابوس- محاولة لفهم المأساة الجزائرية، دار الفارابي، بيروت، 2005، ص 493 .

ورغم عدم إيجاد تعريف موحد لكلمة إرهاب إلا أن الجزائر سعت لمكافحته عن طريق الإنضمام إلى العديد من المعاهدات الدولية والإقليمية في هذا المجال[1].

ومن الإتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر اتفاقية بشأن تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، المحررة بمونترال، كندا، في أول مارس 1991 [2].

كما صادقت الجزائر بتحفظ على الإتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل المحررة بتاريخ 15 ديسمبر 1997 [3].

وصادقت الجزائر بتحفظ كذلك على الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 09 ديسمبر 1999 [4].

[1] عبد القادر مساهل: دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب– التجربة الجزائرية، وزارة الشؤون الخارجية، 2016م ص 17 .

[2] مرسوم رئاسي رقم 96_80 مؤرخ في 21 رمضان 1416هـ الموافق لـ 10 فيفري 1996م ، يتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مع التحفظ، إلى الإتفاقية بشأن تمييز المتفجرات البلاستيكية والصفحية بغرض كشفها، المحررة في مونتريال في أول مارس 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد11، المؤرخة في 22 رمضان 1416هـ الموافق لـ11 فيفري 1996م .

[3] مرسوم رئاسي رقم2000_444 مؤرخ في 27 رمضان 1421هـ الموافق لـ 23 ديسمبر 2000م ، يتضمن التصديق بتحفظ، على الإتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، المعتمدة من طرف الجمعية العامة الأمم المتحدة يوم 15 ديسمبر 1997 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد الأول، مؤرخة بـ 08 شوال 1421هـ الموافق لـ 03 جانفي 2001م .

[4] مرسوم رئاسي رقم2000_445مؤرخ في 27 رمضان 1421هـ الموافق لـ23 ديسمبر 2000م ، يتضمن التصديق، بتحفظ على الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 09 ديسمبر 1999 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد الأول، مؤرخة بـ 08 شوال 1421هـ الموافق لـ 03 جانفي 2001م .

وأما الإتفاقية الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، فقد صادقت عليها الجزائر سنة 1999 [1].

أيضا صادقت الجزائر على اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي [2].

ومن جهة أخرى أكد قائد القوات البرية السابق أحسن طافر على أن مكافحة الإرهاب تستوجب تنسيق جهود كافة البلدان الأعضاء في (مبادرة 5+5 للدفاع)*، كما تميز موقف الجزائر أيضا في مكافحة الإرهاب بتقديمها وثيقة عمل رسمية تدعوا إلى إقامة تعاون لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة خلال لقاء بيروت التنسيقي بين الدول العربية المشاركة المنعقد في 01 جوان 1998 [3].

وتبقى مواقف أخرى عديدة للجزائر دائما في مجال مكافحة الإرهاب سواء على المستوى المحلي، الإقليمي أو العالمي.

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 2000_79 مؤرخ في 04 محرم 1421هـ الموافق لـ 09 أفريل 2000م ، يتضمن التصديق على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته المعتمدة خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة، المنعقدة في الجزائر من 12 إلى 14 جويلية 1999 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 30، مؤرخة بـ24 صفر 1421هـ الموافق لـ 28 ماي 2000م .

[2] مرسوم رئاسي رقم 07_282 مؤرخ في 11 رمضان 1428هـ الموافق لـ 23 سبتمبر 2007م ، يتضمن التصديق على معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، المعتمدة بواغادوغو، بوركينا فاسو في 01 جويلة 1999 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 60، المؤرخة بـ 14 رمضان 1428هـ الموافق لـ 26 سبتمبر 2007م .

* حوار 5+5 ظهرت فكرة التخطيط له في نهاية الثمانينات وأصبح حقيقة عام 1990 ، بدأ نشاطه كمنتدى اقليمي غير رسمي بين الأعضاء الخمسة في الضفة الشمالية الغربية للبحر الأبيض المتوسط (مالطا، إيطاليا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال) ودول اتحاد المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، هدفه ايجاد أرضية مشتركة لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية..لمزيد أنظر: *Miguel Angel Romeo Nunez : 5+5 INITIATIVE.MEDITER RANEAN SECURITY : CHARED SECURITY ieee.es , instituto Espanol de Estudeos Estratégicos, 2012, p05 .*

[3] برد رتيبة: الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، رسالة ماجيستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009/2008 ، ص195 .

المبحث الثاني: الإنفتاح الإقتصادي على الغرب

أولا: فتح الأسواق من أجل الإستثمار

إن التغيرات التي طرأت على العالم بعد نهاية الحرب الباردة خاصة الإتجاه نحو تحرير التجارة الدولية، وقيام منظمة التجارة العالمية، والتطور التكنلوجي الذي لم يسبق له مثيل؛ يجعل من غير الممكن إغفال دور الإستثمار الأجنبي* خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث في تفعيل نشاطها الإقتصادي .

وقد حاولت الجزائر السير على هذا النهج عن طريق تكييف منظومتها التشريعية لتوافق اقتصاد السوق عن طريق مجموعة من القوانين، منها قانون النقد والقرض[1] الذي يمنح لبنك الجزائر استقلاليته في ادارة السياسة النقدية، كما يمنح الضمانات اللازمة لعمل الإستثمارات الأجنبية[2].

1- الأجهزة المكلفة بالإستثمار في الجزائر:

تبقى البيئة التشريعية في مجال الإصلاحات غير مجدية إذا لم يوفر لها الإطار المؤسساتي لكي تكون خطوة واعدة في المجال نفسه، لهذا قامت الجزائر بعدة إصلاحات أنشأت من خلالها مؤسسات وهيئات تكون بمثابة الإدارة الفاعلة بتحريك الإستثمار[3].

ومن أهم ماجاءت به قوانين الإستثمار من أجهزة ووكالات نذكر بالخصوص منها وكالة ترقية ودعم الإستثمار (APSI) ، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)[4].

---

* الإستثمار الأجنبي هو: قيام شركة أو منشأة ما بالإستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. للمزيد أنظر: حسان خضر: الإستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد:02، (اطلع عليه يوم: 07 ماي 2019، سا: 14:44)، متاح على الرابط:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/84/84_develop_bridge33.pdf

[1] قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410هـ الموافق لـ 14 أفريل 1990م يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 16، مؤرخة يوم الاربعاء 23 رمضان عام 1410هـ الموافق لـ 18 أفريل 1990 .

[2] عبد القادر مشدال: تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق واشكالية تطور الصناعة، جامعة التكوين المتواصل، (اطلع عليه يوم: 07 ماي 2019، سا: 15:43)، متاح على الرابط: *http://www.enssea.net/enssea/majalat/2308.pdf*

[3] زغبة طلال: مناخ الإستثمار في الجزائر: واقع وآفاق- دراسة قياسية لتحديد حجم الإستثمار المرغوب للفترة 2007-2011 ، رسالة ماجيستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009/2008 ، ص81 .

[4] المرجع نفسه، ص_ص81_82 .

02- الإتفاقيات الجزائرية الدولية المبرمة في مجال تشجيع الإستثمار الأجنبي في الجزائر:

في نهاية الثمانينات، تضاءلت الآمال بشكل جذري نتيجة الإضطرابات التي مست الجانب السياسي. وخلال سنوات التسعينات (العشرية السوداء) كانت العودة إلى الوضع العادي هي الهدف الأسمى والطموح الكبير؛ إذ لم يكن بمقدور الجزائر إقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية بشكل كبير نتيجة للوضع الإستثنائي الذي ميز تلك الفترة، حيث أن جل ماقامت به الجزائر آنذاك هو تجنيد مواد كبيرة من أجل تحديث هياكلها[1]. لكن هذا لم يمنع الدولة الجزائرية من إبرام اتفاقيات دولية تتعلق أساسا بتشجيع الإستثمار كونه دافعا أساسيا للنهوض بالبلد.

وفي هذا الشأن أبرمت الجزائر مع أمريكا اتفاقية حول تشجيع الإستثمارات بتاريخ 22جوان 1990 بواشنطن[2].

كما تم الإتفاق بين الجزائر والإتحاد الإقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات بالجزائر بتاريخ 24 أفريل 1991 [3].

كما أبرمت الإتفاقية الجزائرية الإيطالية حول الحماية والترقية المتبادلة للإستثمارات في الجزائر بتاريخ 18 ماي 1991، وتطرقت هذه الإتفاقية إلى حماية الإستثمارات بتوفير الأمن وعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، إضافة إلى حرية تحويل مداخيل هذه الإستثمارات خاصة منها الحصص الموزعة والأرباح والفوائد لمستثمري الدولة المتعاقدة، وكذلك تطرقت هذه الإتفاقية إلى تحديد معنى كلمة

[1] لعميري عبد الحق: عشرية الفرصة الأخيرة- الإقتصاد الجزائري الإزدهار أو الإنهيار؟ تر: جمال مسعود، الشهاب، باتنة، 2015 ، ص 125 .

[2] مرسوم رئاسي رقم 90_319 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1411هـ الموافق لـ 17 أكتوبر 1990م يتضمن المصادقة على الإتفاق الرامي إلى تشجيع الإستثمارات الموقع عليه في واشنطن يوم 22 جوان 1990 بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 45، مؤرخة في 05 ربيع الثاني 1411هـ الموافق لـ 24 أكتوبر 1990م .

[3] مرسوم رئاسي 91_345 مؤرخ في 26 ربيع الأول 1412هـ الموافق لـ 05 أكتوبر 1991م يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والإتحاد الإقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي، المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات، الموقع في الجزائر بتاريخ 24 أفريل 1991 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، مؤرخة في 27 ربيع الأول 1412هـ الموافق لـ 05 أكتوبر 1991م .

"استثمارات" وكلمة "مستثمرين" وإلى ترقية الإستثمارات بين الدولتين عن طريق التشجيع المتبادل[1].
وقد تم الإتفاق أيضا بين الجزائر وفرنسا حول التشجيع والحماية المتبادلين فيم يخص الإستثمار وتبادل الرسائل المتعلقة به. والذي تم التوقيع عليه في الجزائر بتاريخ 13 فيفري 1993 في إطار مايسمى بالإتفاقية الجزائرية الفرنسية؛ التي كان هدفها خلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الإستثمارات بينهما، وتدعيم التعاون الإقتصادي بين البلدين، علاوة على المساهمة في تنشيط عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنلوجيا بينهما[2].

وفي 28 جوان 1994 ابرمت اتفاقية بين الجزائر ورومانيا موقعة بالجزائر وتتعلق هذه الإتفاقية بالتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات؛ حيث تهدف إلى تدعيم التعاون الإقتصادي بين الجزائر ورومانيا عن طريق خلق ظروف ملائمة لإنجاز استثمارات من قبل مواطني البلدين من أجل نقل التكنلوجيا وخلق مناصب شغل وتحويل رؤوش الأموال[3].

لقد ابرمت الجزائر أيضا اتفاقية مع اسبانيا حول الترقية والحماية المتبادلة للإستثمارات والتي وقع عليها بمدريد يوم 23 ديسمبر 1994 . وكان الهدف من ورائها إنشاء الظروف الملائمة للإستثمارات المنجزة من قبل مستثمري كل من البلدين المتعاقدين على إقليم الطرف الآخر، وتكثيف التعاون

[1] مرسوم رئاسي رقم 91_346 مؤرخ في 26 ربيع الأول 1412ه الموافق لـ 05 أكتوبر 1991م يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للإستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 18 ماي 1991 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، مؤرخة في 27 ربيع الأول 1412ه الموافق لـ 06 أكتوبر 1991م .

[2] مرسوم رئاسي رقم 94_01 مؤرخ في 19 رجب 1414ه الموافق لـ 02 جانفي 1994م ، يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين، فيم يخص الإستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بهما، الموقعين بمدينة الجزائر في 13 فيفري 1993م . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد01، مؤرخة في 19 رجب 1414ه الموافق لـ 02 جانفي 1994م .

[3] مرسوم رئاسي رقم 94_328 مؤرخ في 17 جمادى الأولى 1415ه الموافق لـ 22 أكتوبر 1994م ، يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة رومانيا، الموقع بالجزائر في 28 جوان 1994م والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد69، مؤرخة في 21 جمادى الأولى 1415ه الموافق لـ 26 أكتوبر 1994م .

الإقتصادي في إطار الفائدة المشتركة للبلدين[1].

04- واقع الإستثمار في الجزائر:

لقد حاولت الجزائر تحسين مناخ الإستثمار بها رغم المرحلة الصعبة التي كانت تعيشها، وهذا من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين، وبعث العديد من المؤسسات والهيئات، وابرام العديد من الإتفاقيات مع دول أجنبية متعلقة بالإستثمار والمشاركة في العديد من الندوات والملتقيات العالمية.

لكن رغم كل هذه الجهود والمساعي التي بذلتها الجزائر لجلب الإستثمار وتشجيعه إلا أنها لم تحل انشغالات المستثمرين الأجانب فيم يخص الضمانات التي يتم منحها، والإمتيازات، وكذلك ميدان تبسيط إجراءات منح الإعتماد[2].

ثانيا: الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

تذهب التوجهات العالمية المعاصرة نحو الرغبة المتزايدة في التكتلات الإقتصادية واتفاقيات الشراكة*، وذلك بهدف الإندماج في الإقتصاد العالمي واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق، وهذا مايتجلى في اتفاقيات الشراكة التي عقدتها دول الأتحاد الأوروبي مع بلدان الأبيض المتوسط من خلال عقد عدة اتفاقيات ثنائية بغية تحقيق العديد من الأهداف سواء اقتصادية، مالية، ثقافية أو اجتماعية[3]، إضافة إلى الهدف الباطني والأساسي من إجراء هذه الاتفاقيات بشكل ثنائي وهو؛ إضعاف موقف دول المغرب العربي والتحكم في قراراتها.

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 95_88 مؤرخ في 24 شوال 1415ه الموافق لـ 25 مارس 1995م ، يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الإسبانية المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للإستثمارات، الموقع في مدريد يوم 23 ديسمبر 1994م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 23، مؤرخة في 26 ذي القعدة 1415ه الموافق لـ 26 أفريل 1995م .

[2] عبد القادر مشدال: المرجع السابق، ص 11 .

* الشراكة هي "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيم بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية". انظر: عبد الجليل علي عباس: دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي_دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017/2016، ص 38 .

[3] موالدي سليم: الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الإقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة خميس مليانة الجزائر، 13 ماي 2013، ص 112 .

01- الخلفية التاريخية لإتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

إن المتتبع للخلفية التاريخية لعقد اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية يلاحظ أن مسار المفاوضات في مرحلتها التمهيدية امتد إلى أربع جولات منذ جوان 1994 إلى فيفري 1996 سواء باستقبال وفد أو ارسال وفد، وقد اندرجت هذه البعثات في إطار التشاور الدائم بين الطرفين وتبادل وجهات النظر. فمنها ما عقد في الجزائر ومنها ما عقد في بروكسل (بلجيكا) مع التأكيد بأن هذه الجولات قد تزامنت مع مؤتمر برشلونة (اسبانيا) المنعقد سنة 1995، والذي خلص إلى ضرورة الإتفاق على مجموعة من المبادئ والأهداف التي يقوم على أساسها اي اتفاق شراكة يتم ابرامه بين الإتحاد الأوروبي وأحد دول البحر الابيض المتوسط[1].

02- مسار المفاوضات بين الجزائر وأوروبا:

بدأت المفاوضات حول الشراكة الأورو-جزائرية بصفة رسمية في مارس 1997، وامتدت إلى سبعة عشر جولة كانت تعقد بشكل متناوب بين الجزائر وفرنسا. غير أن الجولات العشر الأولى عرفت تعثرا بسبب اختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة متعلقة أساسا بالجانب السياسي والأمني.

ونتيجة لإختلاف مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر؛ التي رأت أن الطرف الأوروبي قد تجاهل العديد من المسائل المهمة بالنسبة لها كمشكلة المديونية وحرية حركة الأفراد...إلخ، إضافة إلى عدم احترام الجانب الأوروبي لخصوصيات الإقتصاد الجزائري. كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 ، وهو تاريخ استئنافها[2]، أين استمرت دون توقف، وتم فيها دراسة جميع المسائل المطروحة إلى حين توصل الطرفين إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات[3]. والذي ترجم بالتوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يوم 21 أفريل 2002 بفالنسيا (اسبانيا)[4].

---

[1] شواشي فاطمة: دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2018/2017 ، ص 38 .

[2] رماش هاجر: اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 02 الجزئر، 2013/2012 ، ص_ص 155_156 .

[3] المرجع نفسه، ص156 .

[4] وزارة التجارة: اتفاقية الشراكة مع الجموعة الأوروبية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (اطلع عليه يوم: 10-04-2019، سا: 14:20)، متاح على الرابط: *https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association*

03_دوافع الشراكة الأورو-جزائرية:

03_01 دوافع الجزائر :

- الحاجة إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية وبالتحديد الأوروبية سواء بصورة مستقلة أو في صيغة مشروعات مشتركة وذلك للإستفادة من نقل التكنلوجيا في انعاش الإقتصاديات الوطنية، وتطوير الإستثمارات المحلية، مما يتيح المزيد من فرص العمل والحد من مشكل البطالة.

- رغبة الجزائر في الإستفادة من الشق الإقتصادي للإتفاقية وهذا من خلال عبور سلعها لتحسين جودة منتجاتها عن طريق الإستفادة من برامج المساعدات المقدمة من الإتحاد الأوروبي[1].

03_02 دوافع الإتحاد الأوروبي :

- حث الجزائر على تحرير تجارتها مع الإتحاد الأوروبي، ومن المأمول أن يؤدي هذا إلى إنشاء أكبر منطقة تجارية في العالم تغطي الإتحاد الأوروبي ودول شرق ووسط أوروبا وكل دول البحر المتوسط غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

- الإبقاء على الجزائر في فلكه السياسي وفقا لسياسات استراتيجية ضد التجمعات والقوى والأطراف الدولية الأخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والقوى الآسياوية[2].

04- واقع الشراكة الأورو-جزائرية:

بلغت المبادلات التجارية للجزائر ممثلة في الصادرات والواردات في ظل الشراكة مايقارب 97 مليار دولار سنة 2010 مسجِّلة زيادة بنسبة 14.5 %عن سنة 2009 والتي قدرت ب 14 مليار دولار.

وبلغت المبادلات في 2009 ، 83 مليار دولار مقابل 118 مليار دولار عام 2008 ، بانخفاض قدر بـ 29.6% سببه تراجع الصادرات الناتج عن الإنخفاض الكبير لعائدات المحروقات، وتخضع العلاقات الثنائية

[1] الياس غقال: تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، ص_ص 10_11 .

[2] المرجع نفسه، ص 10 .

بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إلى اتفاق الشراكة[1]؛ الذي وقع عليه في 21 أفريل 2002، والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 لإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين[2].

ومن ناحية التبادل التجاري يمثل الإتحاد الأوروبي منطقة متميزة بالنسبة للجزائر؛

باعتبارها تمثل مايزيد في المتوسط عن 50% من إجمالي مبادلات الجزائر منذ سنة 2000.

إن أوروبا تهيمن على واردات الجزائر بما يمثل نسبة 60% من مجمل الواردات الجزائرية، من بينها 89%من دول الإتحاد الأوروبي، و11% من باقي الدول الأوروبية من خارج الإتحاد، وتوضح الحصيلة العامة لإرتفاع الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي بالنسبة لعام 2011 تسجيل قيمة 20,6 مليار دولار أي بانخفاض خفيف مقارنة مع سنة 2009 يقدر بـ 0.5% ، ورغم ذلك فإن حجم الواردات يبين تحكم أفضل في الرقابة على الواردات الجزائرية للعامين المتتاليين 2009 و 2010 [3].

[1] بوزكري جمال: الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2012/2013، ص 151 .

[2] وزارة التجارة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مصدر سابق .

3 بوزكري جمال: المرجع السابق، ص_ص 151_152 .

الشكل رقم01: التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بين عامي 2002-2011

مليون د.ج .

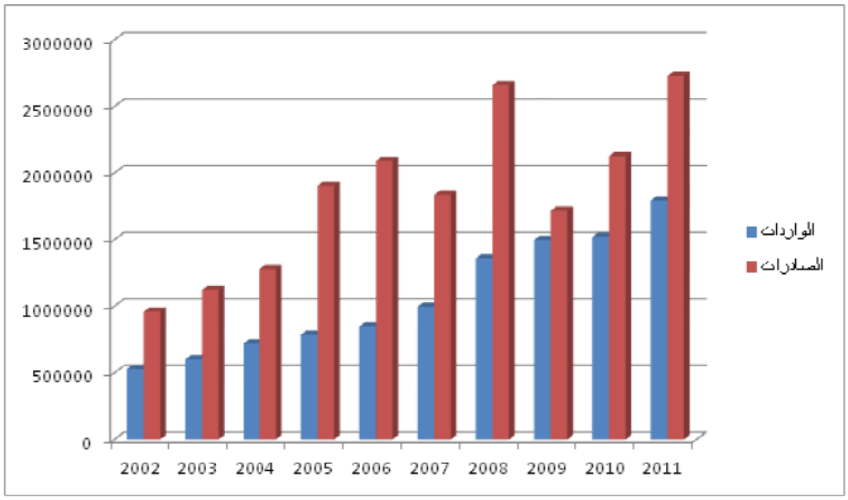

أعمدة بيانية من إعداد الطالبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أن واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي في تزايد ملحوظ منذ سنة 2002 إلى غاية 2011؛ وهذا راجع إلى الإرتباط شبه الكلي للإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي على وجه الخصوص باعتبار فرنسا ضمن الإتحاد الأوروبي الدولة الأكثر تعاملا مع الجزائر وهذا بحكم الماضي الإستعماري.

أما فيم يخص الصادرات فقد شهدت الجزائر منذ سنة 2007 إلى غاية سنة 2011 تذبذبا في قيمتها، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها : النمو المفرط في الواردات بسبب البرامج الإستثمارية الضخمة التي باشرت فيها الجزائر لتحسين البنية التحتية والتوسع في إتاحة الخدمات(الإسكان، المياه، الطاقة، الرعاية الصحية)؛ بدءًا ببرامج الإنتعاش الإقتصادي (2001ـ2004) والذي قدرت قيمته بـ 525 مليار دينار جزائري (07 مليار دولار)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005ـ2009) بغلاف مالي قدر بـ 4202,7 مليار دينار جزائري (150 مليار دولار)، وأخيرا برنامج دعم المخطط الخماسي (2010-2014) بغلاف مالي قدره 34044.5820 مليار دينار جزائري (286 مليار دولار)[1].

[1] بخدة عبد القادر: " الشراكة الجزائرية_الأوروبية بين طموح واعد وثقة مفقودة "، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين_ألمانيا، أفريل 2018، العدد 08، المجلد02، ص 135 .

ومنذ سنة 2010 بالذات تم تسجيل ارتفاع مضطرد في الواردات وانخفاض في الصادرات من أجل إنجاز المشاريع التي بادرت بها الجزائر في اطار السياسة الأوروبية للحوار، مما انعكس سلبا على تغطية الصادرات للواردات[1].

05- الآثار الإيجابية لإتفاق الشراكة: وأهمها:

- تحسين الخدمات الذي يوفر الجو المناسب للعمل؛ وهذا مايؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة.

- السماح للمنتجات الجزائرية بدخول السوق الأوروبية إذا توفرت فيها المقاييس النوعية.

- الإستفادة من الشبكة التكنلوجية المتطورة التي تسمح بزيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مسايرة التطورات التي تحصل على الساحة العالمية، واندماج الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد العالمي.

- الدخول في سوق الخدمات.

- تحسين مستوى التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإستفادة من إدماج تكنلوجيات المعلومات والإتصال.

- الأثر الإيجابي على تكاليف انتاج المؤسسة من حيث انخفاض الرسوم الجمركية للسلع الوسيطية ونصف المصنعة التي تعتبر مدخلات العديد من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية[2].

[1] بخدة عبد القادر: المرجع السابق، ص 135 .

2 الياس غقال: المرجع السابق، ص_ص 49_50 .

06- الآثار السلبية لإتفاق الشراكة: وأبرزها

- زيادة البطالة الناتجة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة.

- فقدان الثقة في المنتجات المحلية مهما كانت جودتها بسبب دخول المنتجات الأجنبية للسوق الجزائرية بأقل تكلفة وأكثر جودة .

- إن الآثار الرئيسية لمنطقة التبادل الحر تتعلق بالتوازنات الإقتصادية الكلية (انهيار في ميزان العمليات التجارية، ارتفاع في العجز العمومي..)، هذه الضغوطات على التوازنات الإقتصادية ستدفع الجزائر للقيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي ترمي إلى تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولهذا لإنشاء منطقة التبادل الحر الأورو_جزائرية يفترض توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات[1].

ثالثا: محاولة الإندماج في المنظمة العالمية للتجارة :

تحتاج التجارة الدولية متعددة الأطراف أكثر من غيرها إلى نظام قانوني يضبطها، ومؤسسة دولية تسهر على ضمان التطبيق الجيد للنظام الدولي للتجارة بهدف تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية لكافة الأطراف، كما تنضم إليها الدول غير المؤسسة بموجب اتفاقيات الإنضمام بعدما تتهيأ لها ظروف وشروط هذا الإنضمام[2].

ولهذا تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة Organisation Mondiale du Commerce (OMC) سنة 1995؛ وهي منظمة حكومية دولية تأسست نتيجة جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية التي جرت تحت رعاية عملية الغات Generale Agreement on Tariffs and Trade (GATT) * التي تم التوصل إليها في مختلف الجولات منذ 1947، إلى جانب مؤسستي بريتون وودز الآخرين المتمثلتين بصندوق النقد الدولي

[1] الياس غقال: مرجع سابق ، ص_ص 50_51 .

[2] منشورات مجلس الأمة: مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة، مجلس الأمة، 28 أفريل 2003، ص 05.

* اتفاقية الغات: هي اتفاقية عامة للتعريفة الجمركية والتجارة وقعت عليها ثلاثة وعشرون دولة في أكتوبر عام 1947 سبقت إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. انظر: غراهام إفانز، جيفري نوينهام: المرجع السابق، ص797

والبنك الدولي[1].

01- الإتصال الأول للجزائر بمنظمة التجارة العالمية:

إن الإتصال الأول للجزائر المستقلة بمنظمة التجارة العالمية جرى سنة 1987 في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وابتاءًا من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة؛ حيث تم تكوين فوج العمل لإنضمام الجزائر إلى الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية في 17 جوان 1987.

في سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر، وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998[2].

02- دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

إن التطلعات المستقبيلة الهادفة إلى إصلاح الوضع الإقتصادي من وضعياتها المتطورة إلى وضعيات أفضل جعل الجزائر تقوم بعدة إصلاحات منها رغبتها في الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكما هو معروف لكل فعل مجموعة من الدوافع نذكر أهمها في النقاط التالية:

- لجوء الجزائر إلى فتح اقتصادها على التجارة الدولية باعتبارها عضو سابق في الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية[3].

- تحديد المكانة الإقتصادية التي تشغلها الجزائر من خلال التقسيم العالمي الجديد.

- توسيع مجال المنافسة خاصة بالمشاريع القادرة على فرض منتجاتها سواء في السوق المحلية، أو السوق العالمية .

- ضمان الشراكة بين المؤسسات العالمية الكبرى والشركات الوطنية وتشجيعها على الإستثمار.

---

[1] الأمم المتحدة: منظمة التجارة العالمية، 2003، (اطلع عليه يوم: 07-05-2019، سا: 02:36) متاح على الرابط: *https://unctad.org/ar/docs/edmmisc232add11_ar.pdf*

[2] وزارة التجارة: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الجزائر، (اطلع عليه يوم 25-03-2019، سا: 23:05)، متاح على الرابط *https://www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc*

[3] سليم سعداوي: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية_معوقات الإنضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الجزائر، 2008 ، ص 47 .

– الإستفادة من التكنلوجيا العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وبالتالي النهوض بالإقتصاد الوطني.

– الحفاظ على الموارد المالية الضخمة التي كانت تنفقها الدولة خاصة في مجال التنقيب البترولي والمناجم وهذا من خلال اشتراك رأس المال الأجنبي.

– تسهيل عملية فتح وتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر والتي تعمل على تسهيل عملية التبادل التجاري[1].

03_مسار مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية:

المرحلة الأولى: تمت المفاوضات الأولى متعددة الأطراف سنة 1998 وأجابت الجزائر في ذلك على ثلاثمائة سؤال تناول هيكلة الإقتصاد الوطني وتطوره مطروح من طرف الهيئة الدولية، وهو إجراء تقليدي يسمح لأعضاء المنظمة التعرف أكثر على اقتصاد الدولة التي تأمل في الإنضمام.

المرحلة الثانية: تواصلت المفاوضات سنة 1999 بالموازاة مع انعقاد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان على الجزائر بدء المفاوضات الثنائية، وتم في هذه المفاوضات تقديم مدونة تتضمن قواعد ومبادئ النظام التجاري الجزائري واتجهت إلى تقديم الأجوبة الخاصة بالأسئلة المطروحة من أهم الشركاء وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والذين طالبوا بتوضيحات أكثر.

توقفت المفاوضات تزامنا مع بدء المفاوضات في إطار الشراكة الأورو متوسطية الذي يجب التأكيد على عقده دون الإخلال بالقواعد التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة[2].

المرحلة الثالثة: وقد بدأت بعد توقيع اتفاق الشراكة في 19 أفريل 2002 ؛ حيث اتجهت الجزائر إلى خوض غمار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة وابتدأت المفاوضات الثنائية التي دامت 18 شهرًا تحاول

[1] سليم سعداوي: المرجع السابق، ص 48 .

[2] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02، د.ت، ص 62 .

الجزائر من خلالها التوفيق بين عاملين هما: الإلتزام بتحرير الإقتصاد الوطني من جهة، وتوفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى[1].

المرحلة الرابعة: وفيها تم تعويض رئيس فوج العمل السفير البلجيكي: فرانسوارد بطلب من الجزائر بالسفير الأرجنتيني: البرتوا ديالوتو قصد تسريع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة[2].

بقي أن نشير بأن هذا التعويض لم يمكن الجزائر من الإنضمام للمنظمة ولكن ذلك يتوقف على حجم ومسار التفاوض وكذا طبيعته التي تأخذ شكل أسئلة من الدول المفاوضة للجزائر والجزائر من جهة أخرى[3].

[1] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله: المرجع السابق، ص 63 .

[2] قطافي السعيد: تحديات وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر، د.ت، (اطلع عليه يوم: 28 مارس 2019، سا: 21:20)، متاح على الرابط: *http://www.enssea.net/enssea/majalat/2218.pdf*

[3] عياش قويدر،ابراهيمي عبد الله: المرجع السابق، ص 64 .

الخاتمـــــــــــة

تملك الدولة الجزائرية من المؤهلات خاصة ما نستطيع أن نصنفها ضمن المحدد الجغرافي للسياسة الخارجية الجزائرية التي تجعلها في وضع متميز بعض الشيء في التعامل مع العالم الخارجي بكافة متغيراته ووحداته السياسية، أولها الموقع الجغرافي الذي يتوسط أربع قارات مطلا على البحر الأبيض المتوسط الذي تتم من خلاله معظم المواصلات الدولية، وهذا ما من شأنه منفردا أن يسهل لها الإتصال الخارجي وتنمية حجم تجارتها الخارجية، كما أن مساحتها الشاسعة التي تجعلها أكبر دولة في افريقيا بعد تقسيم السودان، وتنوع تضاريسها الذي يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا لا يمكن إهمالهما.

وفي سياستها الخارجية اعتمدت الجزائر على كافة المؤهلات السابقة من محددات السياسة الخارجية سواء الجغرافية منها، أو البشرية التي تشمل الموارد البشرية للسكان التابعين للدولة الجزائرية بكل خصائصهم من حيث الحجم والتوزيع، المحددات الإقتصادية كالموارد الطبيعية والمعادن الخام والموارد الغذائية علاوة على المبادلات التجارية، بالإضافة إلى المحدد العسكري الذي يظهر دوره من خلال دور المؤسسة العسكرية.

كما اعتمدت الجزائر أيضا في توجيه نشاطها السياسي الخارجي على مبادئ بيان أول نوفمبر وعلى مواثيق الدولة الجزائرية المستقلة من دساتير أولت فيها أهمية بالغة لسياستها الخارجية حيث خصصت فصلا كاملا لهذه الأخيرة في دستور سنة 1976 عنوانه مبادئ السياسة الخارجية ظهر واضحا فيها ثبات الجزائر على مبادئ حسن الجوار الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

واستنادا من الدولة على مبدأ حسن الجوار الإيجابي وقعت الجزائر على اتفاقية اتحاد المغرب العربي عام 1989 رغم أن هذا الإتحاد بين الأقطار المغاربية لم يكتب له النجاح والإستمرارية، وسرعان ما عاد الصراع بين الجزائر والمغرب ليظهر على الساحة المغاربية مجددا .

ومن خلال ماتطرقنا إليه في دراستنا نستنتج أن هناك عدة عوامل تتحكم في توجيه النشاط السياسي الخارجي للجزائر منها العوامل الشخصية المؤثرة في عملية صنع القرار في الجزائر. وهنا نجد أن ضعف سياسة الجزائر الخارجية بعد 1989؛ جاء نتيجة عوامل مفادها الأزمة الداخلية التي عصفت بالبلاد منذ مطلع التسعينات، والتي فرضت عليها ركودا في النشاط الدبلوماسي، إلا في بعض المواضع التي حاولت فيها الدبلوماسية الجزائرية استعادة دورها الريادي إقليميا وفي القارة الإفريقية من خلال احتضانها لمؤتمر القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية 1999؛ الذي اقترحت فيه الجزائر الى جانب دولة جنوب إفريقيا مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا المعروفة اختصارا NEPAD التي تجسدت فعليا عام 2001، فضلا عن

الوساطة في حل بعض النزاعات المسلحة في القارة الإفريقية كالنزاع في مالي 1963- 2006 والنزاع الأثيوبي- الأريتيري 1998- 2000.

يتضح تراجع الجزائر الداخلي في ضعف الإجماع حول السياسة الخارجية، أما التراجع من الناحية الدولية فيظهر في الضعف البارز في حضور فعالية الدبلوماسية الجزائرية في المواضع التقليدية العربية، والإفريقية؛ حيث أصبح نشاط الدبلوماسية الجزائرية يكتفي بردة الفعل بدلا من المبادرة بالفعل، أما تعاملها فكان ضئيلا مع الأحداث الدولية والإقليمية، وبدون رؤية استراتيجية عكس ما كان الأمر قبل 1989 . الأمر الذي أفضى إلى تراجع مكاسبها الدولية السابقة في الوساطة وفقدان الدبلوماسية الجزائرية جزءًا معتبرا من حضورها التقليدي المكثف.

لكن مع وصول عبد العزيز بوتفليقة للرئاسة في عام 1999 كان الهدف الذي يسعى للوصول إليه حسب برنامج حملته الإنتخابية هو إعادة المجد الدبلوماسي للجزائر للإضطلاع بدور أكبر وحضور أقوى على الساحة الدولية؛ والذي تحقق نسبيا في بعض القضايا التي تطرقنا إليها في الفقرات السابقة.

أما حرب الخليج الثانية 1990- 1991 فاكتفت الجزائر فيها بالحياد الإيجابي الذي برز في شكل مظاهرات شعبية ندد فيها أعضاء من حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على وجه الخصوص بالإجتياح الأمريكي للعراق، في حين رفضت الدولة الجزائرية التعاون مع أمريكا بارسال قوات من الجيش الوطني إلى الأراضي السعودية من أجل الحشد والتحالف ضد العراق بدلا من التصدي له.

وهنا نلاحظ أن صانع القرار في الجزائر قرر براغماتيا الإلتفات إلى مصلحة الدولة بدلا من المحافظة على مبادئ النشاط السياسي التي تضمنتها مواثيق ودساتير الدولة الجزائرية وهي مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الإنحياز التي تنص على ضرورة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهذا راجع إلى تأثير الدول العظمى في صناعة القرار المتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية بدليل تغير الموقف الجزائري جذريا من: " **الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة**" في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، وبعد اعلان دولة فلسطين وعاصمتها القدس من العاصمة الجزائرية مباشرة في مؤتمر القمة العربي المنعقد على أراضيها سنة 1988 إلى قرار الصمت المفروض بعد هذه الفترة إجمالا، وعلى وجه التحديد الضربة القاسمة لفلسطين بجعل القدس عاصمة لإسرائيل بقرار من الرئيس الأمريكي ترامب أمام صمت العرب والجزائر تحديدا.

واجمالا نخلص إلى أن معظم المواقف الجزائرية في الفترة 1989- 2011 تتم على ضعف سياستها الخارجية إقليميا ودوليا وهذا راجع للتفكير البراغماتي لصناع القرار بالحفاظ على مصلحة الدولة الأم كدولة مستقرة نسبيا في محيطها الإقليمي لكنها غير فاعلة في محيطها الجيوسياسي ولا حتى الإقليمي أو الدولي.

الملاحـــق

الملحق رقم (01): مبادئ السياسة الخارجية في الدستور الجزائري

الفصل السابع من دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1976، والمتعلق بالسياسة الخارجية[1]

المادة 86 : تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ و الأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية.

المادة 87 : تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للإتحاد أو للإندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة و العميقة للشعوب العربية.

وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

المادة 88 : تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية و تشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا و يندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية.

المادة 89 : تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية، عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها.

وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

المادة 90 : وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة 91 : لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

المادة 92 : يشكل الكفاح ضد الإستعمار، والإستعمار الجديد، والإمبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة.

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي و الاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.

[1] الفصل السابع من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 94، مؤرخة في 02 ذو الحجة 1396ه الموافق لـ 24 نوفمبر 1976.

المادة 93 : يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية.

ملحق رقم (02): معاهدة انشاء اتحاد دول المغرب العربي[1]

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها، ووعياً منها بما سيترتب على هذا الاندماج من أثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم، وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تمنيتها الاقتصادية والاجتماعية , وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخر عربية وأفريقية.

اتفقـوا علـى مـا يلـي :

المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية:

يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

[1] مرسوم رئاسي رقم 89- 54 مؤرخ في 26 رمضان عام 1409 الموافق 2 ماي 1989 يتضمن المصادقة على معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي ، الموقعة في مراكش يوم 17 فيفري 1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 18، مؤرخة في 27 رمضان عام 1409 الموافق لـ 3 ماي سنة 1989 .

- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف .
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيمام بينها.

المادة الثالثة:

- تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:
- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار .
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء .
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمى إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة السادسة:

لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشئون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية .

المادة العاشرة:

يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها .

المادة الحادية عشرة:

يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها

.المادة الثانية عشرة:

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدى مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة:

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام

الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية .

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة .
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها .

المادة الرابعة عشرة:

كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرية تراب أي منها أو نظامها الأساسي.

كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقيات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من احدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المعمول يعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو .
- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1398 و.ر 1409 هـ

الموافق 17 النوار / فبراير 1989 م .

- عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد
- عن المملكة المغربية الحسن الثاني
- عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي
- عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي
- عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية معاوية ولد سيدي الطايع

الملحق رقم (03) : خريطة دولة مالي[1]

[1] شبكة المرصد الاخبارية: قصف فرنسي لوسط مدينة غاو والقوات البرية المالية والفرنسية غير قادرة على الحسم، 23 فيفري 2013، (اطلع عليه يوم 15-06-2019 سا: 19:00) ، متاح على الرابط: http://marsadpress.net/wp-content/uploads/2013/02/mali-map1.jpg

ملحق رقم (04): معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية[1]

معاهدة
عدم انتشار
الأسلحة النووية
NPT
الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
إيران
أيرلندا
أيسلندا
إيطاليا
البحرين
البرازيل
بروناي دار السلام
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتسوانا
بولندا
بيرو
تايلاند
تركمانستان
تشيكيا
تنزانيا
توغو
تونغا
تونس
تيمور الشرقية
جامايكا
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الدومينيكان
جمهورية كوريا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
جورجيا
جيبوتي
دومينيكا
رواندا
رومانيا
زامبيا
زيمبابوي
سان مارينو
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
سوازيلند
سورينام
سيراليون
سيشيل
طاجيكستان
عمان
غامبيا
غانا
غواتيمالا
غيانا
فانواتو
فنزويلا
فيجي
فيلبين
قبرص
قرغيزستان
كازاخستان
كرواتيا
كمبوديا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبورغ
ليبيريا
ليتوانيا
ليسوتو
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
منغوليا
موريشيوس
موزمبيق
ميانمار
ناميبيا
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
هندوراس
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

[1] مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، متاحة على الرابط :
https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/article20_ar.pdf

جامايكا
اليابان
جزر كايمان
جيرسي
الهند والهند
جزر الهند
جزر فيرجن البريطانية
جزر فيرجن الأمريكية
جزر كوك
جزيرة مان
جزيرة نورفولك
جزيرة نيفيس
جزيرة نيوي
جزيرة هيرد وجزر ماكدونالد
جزيرة هيرد وجزر ماكدونالد
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية التشيك
جمهورية الدومينيكان
الجمهورية اليمنية
جمهورية إيران الإسلامية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مالي
جمهورية مقدونيا
جورجيا
جيرسي
الدانمارك
دولة الفاتيكان
دومينيكا
رأس الرجاء الصالح
رواندا
زيمبابوي
ساموا الغربية

وإذ ترغب في مزيد من تنشيط حركة التبادل الدولي، وفي تقوية الثقة بين الدول بغرض تسهيل التوقف عن صناعة الأسلحة النووية وامتلاك جميع مخزوناتها الراهنة وإزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية، وكذلك وسائل إيصالها تمهيداً لمعاهدة حول نزع سلاح كامل وشامل يخضع لرقابة دولية فعالة وصارمة،

وإذ تُدرك بأنه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يجب على الدول الامتناع عن التهديد في علاقاتها الدولية، أو استخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو ضد الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية طريقة أخرى لا تتسق مع أهداف الأمم المتحدة، وبأن إقامة وصون السِّلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما يجب تعزيزه بأقل صرف ممكن لموارد العالم الاقتصادية والبشرية نحو التسلُّح،

قد اتفقت على ما يلي:

المادة I

تتعهَّد كلّ دولة طرف في المعاهدة بألا تنقل لأية جهة مستقبلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي نوع من الأسلحة النووية أو أية أجهزة نووية متفجرة أو أجهزة تتحكَّم بمثل هذه الأسلحة أو الأجهزة التفجيرية، وألاَّ تساعد بأية طريقة من الطرق، أو تشجع أو تحرِّض أية دولة غير مالكة لأسلحة نووية على صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية التفجيرية أو أجهزة التحكُّم بمثل هذه الأسلحة أو الأجهزة التفجيرية، أو حيازتها.

المادة II

تتعهَّد كلّ دولة طرف في المعاهدة غير مالكة للسلاح النووي بألاَّ تستلم أي متقبل من أي ناقل كان من الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة أو أجهزة التحكُّم بمثل هذه الأسلحة أو الأجهزة التفجيرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ وألاَّ تصنع أو تحوز أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى، وألاَّ تسعى للحصول على أية مساعدة في صنع أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى.

المادة III

- تتعهَّد كلّ دولة طرف في المعاهدة غير مالكة للسلاح النووي بأن تقبل ضمانات تتعهَّد في النطاق المتناوب والإبرام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية طبقاً لنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية ولنظومة ضمانات الوكالة بقصد التأكد من تنفيذ الالتزامات التي تولاها هذه المعاهدة مع الحظر إلى منع صرف الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو أية أجهزة نووية متفجرة أخرى. أما إجراءات الضمانات التي تتطلبها هذه المادة فتوجد تطبيق على المواد المصدرية أو المواد الخاصة القابلة للانشطار سواء أكانت تنتج أو تعالج أو تستخدم في أية منشأة نووية رئيسة أم كانت خارج مثل هذه المنشآت. إن الضمانات التي تتطلبها هذه المادة توجد تطبيق على جميع المواد المصدرية أو المواد الخاصة القابلة للانشطار في جميع الأنشطة النووية السلمية داخل أراضي الدولة أو تحت سيطرتها أو تجري تحت مراقبتها في أي مكان كان.
- تتعهَّد كلّ دولة طرف في المعاهدة بألاَّ تقدِّم: (أ) مواد مصدرية أو مواد خاصة قابلة للانشطار أو (ب) تجهيزات أو مواد مُعَدَّة خصيصاً أو مصمَّمة لمعالجة المواد الخاصة القابلة للانشطار أو استخدامها أو إنتاجها، إلى أي دولة غير مالكة للأسلحة النووية بقصد الاستخدام في الأغراض السلمية، ما لم تكن المادة المصدرية أو المادة القابلة للانشطار خاضعة للضمانات المطلوبة في هذه المادة.
- تنفَّذ الضمانات المطلوبة في هذه المادة على نحو يتماشى مع الاستثناءات المادة IV من هذه المعاهدة، وبتجنب عرقلة التنمية أو التطور التقاني للأطراف أو التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية، بما في ذلك التبادل الدولي للمواد النووية ومعجهيزات المعالجة واستخدام المواد النووية أو إنتاجها للأغراض السلمية بما يتفق مع أهداف هذه المادة ومبادئ الضمانات الموضَّح في مقدمة المعاهدة.
- سوف تعقد الدول الأطراف غير المالكة للأسلحة النووية في هذه المعاهدة اتفاقيات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية لتنفيذ بمتطلبات هذه المادة إما منفردة

أو بالاشتراك مع دول أخرى شأناً للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويبدأ التفاوض على مثل هذه الاتفاقات في غضون 180 يوماً من بداية دخول هذه المعاهدة حيّز التنفيذ. أما بالنسبة للدول التي تودع صكوك تصديقها المعاهدة أو موافقتها عليها بعد فترة الـ 180 يوماً، فإن التفاوض على مثل هذه الاتفاقات سوف يبدأ في موعد لا يتعدى تاريخ الإيداع. وتدخل هذه الاتفاقات حيّز التنفيذ في مدة أقصاها ثمانية عشر شهراً من تاريخ بدء التفاوض بشأنها.

المادة VI:

- لا يمكن تفسير أي شيء في هذه المعاهدة على أنه يؤثر في الحق غير القابل للتصرف لجميع أطراف المعاهدة بتطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز وفقاً للمادتين I و II من هذه المعاهدة.
- تتعهّد جميع أطراف المعاهدة بأن تقدم التسهيلات، مع حقّها في المشاركة إلى أقصى حد، في تبادل المعلومات والمواد والمعدات العلمية والتقنية لغرض الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وكذلك سوف تتعاون أطراف المعاهدة التي هي في وضع يمكنها من فعل ذلك في المساهمة منفردة أو مجتمعة مع الدول الأخرى أو مع المنظمات الدولية لتطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولا سيما في أراضي الدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المناطق النامية في العالم.

المادة V:

يتعهّد كلّ طرف في المعاهدة باتخاذ التدابير المناسبة لضمان أن نتاج وفقاً لهذه المعاهدة وتحت رقابة دولية مناسبة من خلال إجراءات دولية ملائمة، الفوائد المحتملة لأية تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية أيام الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية على أساس لا تمييزي، وأن تكون تكلفة هذه التطبيقات للمتفجرة بالنسبة لهؤلاء الأطراف أخفض ما يمكن مع استبعاد أية تكلفة تتعلق بالبحث والتطوير. ويمكن بمقدور الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية في هذه المعاهدة الحصول على مثل هذه الفوائد بموجب اتفاق أو اتفاقات دولية خاصة، من خلال هيئة دولية مناسبة تمثل فيها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تمثيلاً ملائماً. وتبدأ المفاوضات حول هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن بعد دخول المعاهدة حيّز التنفيذ. ويمكن كذلك للدول الأطراف في هذه المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية التي ترغب في ذلك أن تحصل على مثل هذه الفوائد بموجب اتفاقات ثنائية.

المادة VI:

يتعهد كل طرف في المعاهدة بأن يجري مفاوضات بحسن نية لاتخاذ إجراءات فعّالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكّر وبنزع السلاح النووي وبعقد معاهدة حول نزع كامل وعامّ للسلاح تحت رقابة دولية صارمة وفعّالة.

المادة VII:

لا شيء في هذه المعاهدة يؤثر في حق أية مجموعة من الدول في عقد معاهدات إقليمية لتأكيد غياب الكامل للأسلحة النووية في أراضيها.

المادة VIII:

- يمكن لأي طرف في المعاهدة أن يقترح تعديلاً على هذه المعاهدة. وينبغي أن يقدّم نص أي تعديل مقترح إلى حكومتي إيداع المعاهدة التي تتولّى توزيعه على جميع أطراف المعاهدة. ومن ثم، إذا كان طلب التعديل مقبولاً من ثلث أطراف المعاهدة أو أكثر، تعقد حكومتا الإيداع اجتماعاً تدعو إليه كل أطراف المعاهدة للنظر في مثل هذا التعديل.
- يجب أن يصادق على أي تعديل لهذه المعاهدة أكثرية أصوات جميع أطراف المعاهدة، بما في ذلك أصوات الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية في المعاهدة وكل الأطراف الأخرى التي تكون، بتاريخ توزيع التعديل، أعضاء في مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويصبح التعديل حيّز التنفيذ بالنسبة لكل طرف يودع صك تصديقه على

السفاتجي
العراق
طاجيك
ملديف
ملدا
جرمانيا
مواريتانيا
ميانمار
ميانمار بيسلام
ميانمار الإستوائية
ناميبيا
نيجيريا
هايتي
هندوراس
نيوزيلندا
كازاخستان
الكاميرون
نيكاراغوا
كمبوديا
كندا
كوبا
الكويت
كيريباتي
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبورغ
ليبيريا
ليتوانيا
لوكسمبورغ
لسوتو
مالطة
مالاوي
مدغشقر

هذا التعديل، حال إيداع صك تصديق هذه من قبل غالبية جميع الأطراف، بما في ذلك وتاريخ تصديق جميع الدول الأطراف الثالثة للأسلحة النووية في المعاهدة وجميع الأطراف الأخرى التي تكون، بتاريخ توزيع التعديل، أعضاء في مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعد ذلك يدخل التعديل حيّز التنفيذ بالنسبة لأي طرف آخر حال إيداع وثيقة تصديقه على التعديل.

- وبعد مضي خمس سنوات على دخول هذه المعاهدة حيّز التنفيذ، يُعقد في جنيف بسويسرا مؤتمر لأطراف المعاهدة من أجل مراجعة سير هذه المعاهدة بغية التأكد من أن الأهداف المذكورة في مقدمة المعاهدة وشروطها آخذة بالتحقّق.

وخلال فواصل زمنية مدتها خمس سنوات بعد ذلك، يمكن لأغلبية أطراف المعاهدة أن يقترحوا، عبر تقديم اقتراح لهذا الغرض إلى بول الإيداع، عقد مؤتمرات إضافية لنفس الغرض للنظر بمراجعة سير المعاهدة.

المادة IX:

- تُفتح هذه المعاهدة أمام جميع الدول للتوقيع عليها. ويجوز لأي دولة لم توقع على المعاهدة قبل دخولها حيّز التنفيذ طبقاً للفقرة 3 من هذه المادة أن تنضم إليها في أي وقت.
- يخضع هذه المعاهدة للتصديق عليها من قبل الدول الموقعة. وسوف تودع صكوك التصديق عليها وصكوك الانضمام إليها لدى حكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وكذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تلقّب بموجب هذا النص باسم حكومات الإيداع.
- سوف تدخل هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ بعد تصديقها من الدول والحكومات التي سُمّيت جهات إيداع لهذه المعاهدة، وثلاثين دولة أخرى موقعة على هذه المعاهدة وإيداعها صكوك تصديقها. ولأغراض هذه المعاهدة، فإن الدولة الثالثة للأسلحة النووية هي تلك الدولة التي صنّعت وفجّرت سلاحاً نووياً أو نسيطة تفجيرية نووية أخرى قبل 1 كانون الثاني/يناير من عام 1967.
- أما الدول التي توقع صكوك تصديقها أو انضمامها لاحقاً لدخول هذه المعاهدة حيّز التنفيذ، فسوف تدخل حيّز التنفيذ بتاريخ إيداع صكوك تصديقها أو انضمامها.
- سوف تقوم الحكومات الودعة بتبليغ جميع الدول الموقّعة والمنضمّة على الفور عن تاريخ إيداع كل صك تصديق أو انضمام، ومن تاريخ دخول هذه المعاهدة حيّز التنفيذ، وتاريخ استلام صكوك طلبات عقد مؤتمر أو أية ملاحظات أخرى.
- سوف تسجل حكومات الإيداع هذه المعاهدة طبقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة X:

- سوف يكون لكل طرف، في ممارسته لسيادته الوطنية، حق الانسحاب من المعاهدة إذا قرّر أن ثمّة أحداثاً استثنائية ذات علاقة بموضوع هذه المعاهدة، قد أضرّت بمصالح بلده العليا. وسوف يقدم مذكرة بهذا الانسحاب إلى جميع الأطراف الأخرى في المعاهدة وإلى مجلس الأمن قبل ثلاثة أشهر من الانسحاب.

ويتبغي أن تتضمن هذه المذكرة بياناً بالأحداث الاستثنائية التي يعتبرها مضرّة بمصالحه العليا.

- وبعد مضي خمس وعشرين سنة على دخول المعاهدة حيّز التنفيذ، سوف يعقد مؤتمر لإقرار ما إذا كان سريان المعاهدة سيتواصل إلى ما لانهاية أو أنه سيتمدّد لمدة أو لمدد إضافية محددة. وسوف يتخذ هذا القرار بأغلبية أطراف المعاهدة.

المادة XI:

هذه المعاهدة، بنصوصها الإنكليزية والروسية والفرنسية والإسبانية والصينية المتساوية في الاعتماد، سوف تودع في أرشيف حكومات الإيداع. وسوف ترسل حكومات الإيداع نسخاً مصدقة حسب الأصول إلى حكومات الدول الموقعة والدول المنضمّة.

قائـمة المصـادر والمراجـع

أولا: قائمة المصادر

01- باللغة العربية :

- الأمم المتحدة: منظمة التجارة العالمية، 2001.

- الأمم المتحدة : عملية الأمم المتحدة في بورندي، 12 أوت 2005 .

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 94 ، المؤرخة في 02 ذو الحجة 1396ه الموافق لـ 24 نوفمبر 1976م، المتضمنة إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وفق الأمر 76_97 المؤرخ في 30 ذي القعدة عام 1396ه الموافق لـ 22 نوفمبر 1976ه .

- حتي ناصيف يوسف: النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985 .

- الشاذلي سعد الدين: الحرب الصليبية الثامنة –احتلال أراضي السعودية والدول الخليجية والحشد استعدادا لضرب العراق، ج1، د.د.ن، الجزائر، 1990م .

- شريط عبـــد الله: حوار ايديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- طبراني كـــابـــي: شتاء الغضب في الخليج، دار الجيل، بيروت، 1991.

- لورانس هنـــري: اللعبة الكبرى _المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد،رجب بودبوس،دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1993.

- مساهل عبد القادر: دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب– التجربة الجزائرية، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، 2016 .

- مؤلف مجهول: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر،ج1، د.د.ن، الإسكندرية، 1903.

- هيكل محمد حسنين: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1992 .

- وزارة التجارة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية .

- وزارة التجارة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

02- باللغة الفرنسية:

- Balta Paul : Le grand Maghreb.. Des indépendences à l'an 2000 ,

La découverte / essais , 1990 .

- Nation Unies : Mission des Nations Unies en L'Ethiopie et en L'Erythrée, 14 Juillet 2006 .

-Nations Unies : MONUC Mission des Nation Unies en République démocratique du congo , 18 Mai 2009 .

- ONS , Evolution des principaux indicateurs Socio_Economiques

A travers les cinq recenaents , 1966-2015

- ONS , RGPH , 2008-2015

ثانيا: قائمة المراجع :

01- باللغة العربية :

01-01: الكتب:

- الأقداحي هشام محمود: السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الاسكندرية_مصر، 2012

- ايفانز غراهام، نوينهام جيفري: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للبحاث، دبي، 2004 .

- بالحبيب عبد الله: السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992_1997 بد.د.ن، د.ب.ن، د.ت.ن .

- بخوش صبيحة : اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989_2007 ، دار الحامد، عمان_الاردن، 2011 .

- بلاح بشير : تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989 ، ج1 ، دار المعرفة، باب الوادي_ الجزائر، 2006 .

- بوبوش محمد: التكامل الإقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، دار الخليج، عمان- الأردن، 2017 .

- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 .

- بوعشة محمد : الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وادارة الحرب الاثيوبية_الاريتيرية، دار الجيل، بيروت، 2004 .

- الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، ج4 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 .

- حنفي عمر حسين: الإنسحاب من المعاهدات والمنظمات الدولية النووية- أحقية الدول العربية والإسلامية في التكنلوجيا النووية والإنسحاب من المعاهدات والمنظمات الدولية النووية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008 .

- داهش محمد علي : دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الاكاديمي، الموصل- العراق، د.ت .

- دوفرجيه موريس: مدخل إلى علم السياسة، تر: جمال الاتاسي، سامي الدروبي، بيروت، 2009 .

- ربيع بن العاطي عبيد: دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دار القومية العربية للثقافة والنشر، القاهرة، 2002.

- ركيبي جمال الدين : أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية، دار الهدى، عين مليلة_ الجزائر، د.ت.

- سعداوي سليم: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية- معوقات الإنضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

- سليم محمد السيد : تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998 .

- سليم محمد السيد: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون، دار الفجر، مصر ، 2002 .

- طشطوش هايل عبد المولى : العلاقات الدولية، دار البداية، عمان، 2014 .

- عبد الله حسين : مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 .

- عبيد ربيع عبد العاطي : دور منظمة الوحدة الافريقية وبعض المنظمات الاخرى في فض المنازعات،

- العشاوي عبد العزيز، علي أبو هاني: فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.

- عمورة عمار : موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، القبة_ الجزائر، 2002 .

- عميراوي احميدة : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، د.ت.

- عميمور محي الدين: الجزائر التجربة والكابوس محاولة لفهم المأساة الجزائرية دار الفارابي، بيروت، 2005.

- الفتلاوي سهيل حسين: تطور السياسة عند العرب، المكتب المصري، د.د.ن، 2002 .

- لعميري عبد الحق: عشرية الفرصة الأخيرة- الإقتصاد الجزائري الإزدهار أو الإنهيار؟ تر: جمال مسعود، الشهاب، باتنة- الجزائر، 2015 .

- لوسن استيفاني: العلاقات الدولية، تر: عبد الحكم أحمد الخزامى، دار الفجر، القاهرة، 2014.

- مارينز هاين: جنوب افريقيا حدود التغيير، تر: صلاح العمروسي، غزة الخميسي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، د.ت .

- مخبر المخطوطات 13- جامعة الجزائر2، اسهامات الثورة في تحرير افريقيا، مشروع أساسي وتكويني، د.ت .

- مخول موسى: موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين- افريقيا، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2007.

- المشاعلي محمد براهام: الموسوعة السياسية والإقتصادية، دار الأحمدي، القاهرة، 2007 .

- مصباح عامر : تحليل السياسة الخارجية، دار هومة، الجزائر، 2010 .

- مصباح عامر: التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014 .

- مناع عبد الحليم، العدوان أبو العماش: القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946- 1990، أمانة عمان الكبرى، الأردن، 2008 .

- ولد خليفة محمد العربي : الجزائر والعالم ملامح قرن وأصداء ألفية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، منشورات ثالة، الجزائر، 2001 .

- يوسف حسن يوسف: العلاقات الدولية والنظام السياسي الدولي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.

01-02 المجلات والملتقيات:

01-03 الرسائل والأطروحات الجامعية:

- اسهامات الثورة في تحرير افريقيا، مخبر المخطوطات 13، جامعة الجزائر 2، مشروع أساسي وتكويني

- اعمر بوريشة: العلاقات الجزائرية الإفريقية"جنوب الصحراء"1999-2014 الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3، فيفري 2016

- برد رتيبة: الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، رسالة ماجيستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009/2008

- بطاطاش أحمد: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا "النيباد": تحقيق التنمية أم تكريس التبعية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، 2017

- بلال بوجمعة:" الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (NEPAD) واشكالية تعبئة التمويل، مجلة دراسات افريقية، العدد 58، ديسمبر 2017

- بوحادة سارة: "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة في شمال مالي"، بحوث ودراسات، د.ع، د.ت

- بوزكري جمال: الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2013/2012

- جدو فؤاد: السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة المفكر، العدد 13.

- دالع وهيبة: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014) ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2014/2013

- دخالة مسعود: العلاقات الأوروبية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2005/2004

- رزقين عبد القادر : تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2014 / 2015

- رقية بلقاسمي: التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010

- رماش هاجر: اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 02 الجزئر، 2013/2012

- رمضان فرحات: تدرج الموقف العربي من الخيار العسكري إلى الخيار السلمي وانعكاساته على القضية الفلسطينية، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 1، 2011/2010

- زغبة طلال: مناخ الإستثمار في الجزائر: واقع وآفاق- دراسة قياسية لتحديد حجم الإستثمار المرغوب للفترة 2007-2011 ، رسالة ماجيستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009/2008

- شواشي فاطمة: دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2018/2017

- صبيحة بخوش: اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد، عمان-الأردن، 2011

- العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010

- عبد الجليل علي عباس: دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي_دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017/2016

- عيساني نور الدين: "ظاهرة شيخوخة السكان في الجزائر وعوامل تطورها"، مجلة العلوم النسانية والإجتماعية، العدد 19، جوان 2015

- قارة ليلى: الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963- 2010، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 03، ماي 2011

- قط سمير: "السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا: التطورات والمحددات "، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد 01، برلين، جانفي 2017

- لحوح بلقاسم: دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجيستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2004

- لعجال أعجال محمد لمين: " معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، مجلة المفكر، العدد 05، د.ت

- محمد الأمين بن عائشة: الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار والتغير، المجلة العربية للعلوم السياسية،

- مختار بن هنية: استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية-حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007

- مزيان إيجر أمينة: التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجيستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007/2006

- مسيبح الدين تسعديت: "النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغوا 2013 " ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 01، العدد 01

- مصطفى صايح: "الجزائر والأمن الإقليمي- التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 01، العدد 02

- مقدم فيصل: الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الأثيوبي- الأريتيري، رسالة ماجيستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008/2007

- مهدي فتاك: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي – تونس والمغرب نموذجا 1999-2009،رسالة ماجيستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010

- موالدي سليم: الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الإقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة خميس مليانة الجزائر، 13 ماي 2013

- مؤلف مجهول: " النيباد..الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا" ، مجلة افريقيا قارتنا، العدد 04، أفريل 2013

- مؤلف مجهول: تجمع التنمية لدول الجنوب الإفريقي سادك، مجلة افريقيا قارتنا، العدد 02، نوفمبر 2013

- نضال عبد العزيز: "الحدود- مصدر صراع في القرن الإفريقي"، دراسات افريقية ، د-ع، د-ت

- الياس غقال: تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016

01-04 القواميس والموسوعات:

- غراهام ايفانز، جيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004

- محمد برهام المشاعلي: الموسوعة السياسية والإقتصادية، دار الأحمدي، القاهرة 2007

01-05: الويبوغرافيا:

- مصطفى بوطورة: "الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة"، صوت الأحرار، متاح على الرابط:
http://sawtalahrar.net/أقلام/الدبلوماسية-الجزائرية-ضوء-توجيهات-الرئيس.html (اطلع عليه يوم: 08 سبتمبر 2018، سا: 15:40).

- عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين: " المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية"، المغرب، د.ت.ن، ص-ص 377-378، اطلع عليه يوم: 10 أكتوبر 2018، سا: 10:25 ، متاح على الرابط:
http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-8.pdf (اطلع عليه يوم: 10 أكتوبر 2018،سا: 10:25)

- عفان النوري: النزاع الجزائري المغربي: بين التوتر المقيد والمطلق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 22 جويلية 2018، (اطلع عليه يوم: 09 نوفمبر 2018، سا: 20:00) ، متاح على الرابط:

https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzay-algza-ri-almghrrbi-bin-altutr-almqid-ualmthq.15189/post.52670

- أحمد سليمان: المغرب والجزائر.. ماهي قصة الحدود المغلقة ؟ جريدة الحرة، شبكة تلفزيون الشرق الاوسط، 22 سبتمبر 2016، (اطلع عليه بتاريخ: 09 ديسمبر 2018، سا: 23:16) متاح على الرابط: https://www.alhurra.com/a/moroccoalgeria-closed-borders/323762.html

- حسين بوخضرة:" الجزائر ودعم القضية الفلسطينية "، المرصد الجزائري، 14 جوان 2017م ، (اطلع عليه يوم 21 أفريل 2019، سا: 20:30)، متاح على الرابط: https://marssadz.com/2 -مقالات/الجزائر-ودعم-القضية-الفلسطينية/

- رويترز: نص إعلان الجزائر في ختام القمة العربية السابعة عشرة، الجزيرة، 23 مارس 2005 ، (اطلع عليه يوم: 21 أفريل 2019م ، سا: 22:00) ، متاح على الرابط: https ://www.aldjazeera.net/news/arabic/ 2005/3/23/نص-اعلان-الجزائر-في-ختام-القمة-العربية-السابعة-عشرة-

- محمد مسلم: القيادي بالولاية الرابعة التاريخية للشروق، هذا ماقاله الشاذلي للسفير الأمريكي بالقاهرة عن غزو العراق"، جريدة الشروق، الجزائر، 07 أكتوبر 2012، متاح على الرابط: http://www.echourouk.com/online/ /هذا-ما-قاله-الشاذلي-للسفير-الأمريكي-با (اطلع عليه بتاريخ: 14 ديسمبر 2018، سا: 19:20)،

- وكالة الأنباء الجزائرية: التأكيد على أهمية تفعيل مبادرة النيباد لضمان التنمية المستدامة في منطقة الساحل وإفريقيا عامة، 08 نوفمبر 2018، سا: 18:12،(اطلع عليه يوم: 15 ماي 2019، سا: 00:48)، متاح على الرابط : www.aps.dz/ar/economie/62286-2018-11-08-15-48-22

- كمال زايت: " مانديلا والجزائر..قصة كفاح ضد الاستعمار ونظام الابارتهايد " ، القدس العربي ، 06 ديسمبر 2013، اطلع عليه في 30 أفريل 2019، سا: 20:32 ، متاح على الرابط: https://www.alquds.co.uk/الاستعما-ضد-كفاح-قصة-والجزائر-مانديلا /

- الجزيرة:" الثورة الجزائرية.. كيف أثرت في أفكار نيلسون مانديلا وفرانز فانون؟" د-ت، اطلع عليه يوم: 30 أفريل 2019، متاح على الرابط: https://midan.aljazeera.net/intellect/history/2018/12/23

- الحاج ولد ابراهيم: " أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، مركز الجزيرة للدراسات ، تقارير، 19 فيفري 2012، سا: 14:26، اطلع عليه يوم: 14 ماي 2019، سا:05:10، متاح على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/201221295821529 16.html

- مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، متاحة على الرابط :
https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/article20_ar.pdf

- الأمم المتحدة:عملية الأمم المتحدة ببورندي، 12 أوت 2005 ،متاح على الرابط:
https://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/onub/

- Nations Unies : MONUC Mission des Nations Unies en République démocratique duCongo,18mai2009,URL :
https://www.un.org/fr/peacekeeping/missions/past/monuc/

- مجهول: "مساهل: العمل الدبلوماسي الجزائري عرف نقلة نوعية منذ 1999 ... وتمكن من استرجاع مكانته في معالجة كل القضايا الإقليمية والجهوية"، الإذاعة الجزائرية، 08 أكتوبر 2017 ، سا: 22:52،
(اطلع عليه يوم 19 أفريل 2019 على الساعة: 15:20)، متاح على الرابط:
www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171008/123065.html

- مليكة خلاف:"ارث تاريخي عززه الإيمان بمبادئ أول نوفمبر" ، المساء ، 04 جويلية 2017 ،
(اطلع عليه يوم: 19 أفريل 2019، سا: 13:35)، متاح على الرابط:
https://www.el.massa.com/dz/index.php/component/k2/2754.html

- جمال منصر: "تحولات في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"، مجلات جامعة ورقلة، 2009 متاح على الرابط: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numéro-01-2009-dafatir/515-2013-05-02-10-52-41

- حسان خضر: الإستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد:02،
(اطلع عليه يوم: 07 ماي 2019، سا: 14:44)، متاح على الرابط:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/84/84_develop_bridge33.pdf

- عبد القادر مشدال: تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق واشكالية تطور الصناعة، جامعة التكوين المتواصل، (اطلع عليه يوم: 07 ماي 2019، سا: 15:43)، متاح على الرابط: http://www.enssea.net/enssea/majalat/2308.pdf

- الأمم المتحدة: منظمة التجارة العالمية، 2003، (اطلع عليه يوم: 07-05-2019، سا: 02:36) متاح على الرابط:
https://unctad.org/ar/docs/edmmisc232add11_ar.pdf

- وزارة التجارة: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الجزائر، (اطلع عليه يوم 25-03-2019، سا: 23:05)، متاح على الرابط-https://www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc

- قطافي السعيد: تحديات وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر، د.ت، (اطلع عليه يوم 18 مارس 2019، سا:21:20)، متاح على الرابط:
http://www.enssea.net/enssea/majalat/2218.pdf

02 - باللغة الفرنسية:

- Ch- Calvo : Dexionnaire de droit internatonal T.i ,

Paris, 1885 .

- Hassan Remaoun : L'orsqu'on caombattai « l'axe du colonialisme Alger- le cap » En Hommage à Nelsson Mondela

- Mobito Keita : « La résolution du conflittouareg au Mali et au Niger » , Chair Raoul Dandurand en études stratégiques et diplomatique, Canada, Note de recharge du GRIPCI, n 2002 .

- Miguel Angel Romeo Nunez : 5+5 INTIATIVE. MEDITER RANEA SECURITY : CHARED SECURITY ieee.es instituto Espanol de Estudeos Estratégicos, 2012 .

فهرس الموضوعات

المحتـــوى	الصفحة
شكر وعرفان	/
اهداء	/
قائمة المختصرات	/
مقدمـــــة	**05-01**
فصل تمهيدي: معطيات عامة حول السياسة الخارجية الجزائرية	
أولا: آليات الدول في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية	
ثانيا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية	
01- المحدد الجغرافي	
02- المحدد البشري	
03- المحدد الإقتصادي	
04- المحدد العسكري	
ثالثا: مبادئ وأسس السياسة الخارجية الجزائرية	
رابعا: لمحة تاريخية حول السياسة الخارجية الجزائرية	
01- المرحلة الإستعمارية	
01-01 بروز الدبلوماسية مع قادة المقاومة الأوائل	
أ- دبلوماسية الأمير عبد القادر	
ب- دبلوماسية زعماء الحركة الوطنية	
02-01 دبلوماسية الثورة	
الفصل الأول: النشاط السياسي الجزائري تجاه الدول العربية	
المبحث الأول: علاقات الجزائر مع دول المغرب العربي	
أولا: سعي الجزائر لتجسيد الفكر الوحدوي	
01- المقومات الطبيعية والبشرية لمنطقة المغرب العربي	

02- محاولة بناء الإتحاد المغاربي 1964م	
03- خلفية العمل المغاربي المشرك	
04- اتحاد الغرب العربي	
05- مراحل انشاء الإتحاد المغاربي	
06- أهداف الإتحاد المغاربي	
07- أجهزة الإتحاد المغاربي	
08- معوقات التكامل في إطار الأتحاد المغاربي	
ثانيا: استمرار الصراع الإقليمي مع المغرب الأقصى	
01- مشكلة غلق الحدود بين البلدين	
02- مسألة الصحراء الغربية	
المبحث الثاني : علاقات الجزائر مع دول المشرق العربي	
أولا : استمرار الدعم لفلسطين	
ثانيا : موقف الجزائر من حرب الخليج (1990_1991م)	
الفصل الثانـــي : النشاط السياسي الجزائري تجاه القارة الإفريقية	
المبحث الأول : الوساطة الجزائرية لحل الأزمات الإقليمية	
أولا : دور الجزائر في حل النزاع المالي	
ثانيا : دور الجزائر في قضايا القرن الإفريقي	
المبحث الثانـي :دبلوماسية القمم ونبذ التمييز العنصري	
أولا :موقف الجزائر من نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا	
ثانيا : دور الجزائر في تأسيس ودعم مبادرة النيباد	
الفصل الثالث : النشاط السياسي الجزائري تجاه الغرب	
المبحث الأول : التزام الجزائر بالمعاهدات الدولية	
أولا: توقيع معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية	
ثانيا : المشاركة في المحافل الدولية	
ثالثا : دور الجزائر في مكافحة الإرهاب	
المبحث الثاني : الانفتاح الاقتصادي على الغرب	

أولا : فتح الجزائر الباب للاستثمار الأجنبي	
ثانيا : اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي	
ثالثا : محاولة الاندماج في الأسواق العالمية	
الخاتمة	
الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات	